

القسم الثاني:

الثورة والعنف في الحالة المصرية

اتسمت الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير 2011 بعدة أمور، فبعد موجات احتجاج فتوية واجتماعية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، صار هدف تظاهرات 25 يناير سياسياً هو تغيير نمط السلطة القائم نحو الحرية والمشاركة والتداول السلمي على السلطة، كما أن المشاركة صارت أكثر تنوعاً، إذ جذب الحراك الشعبي مشاركة واسعة من كافة فئات المجتمع ولا سيما من الشباب والنساء والطبقات الوسطى والعامة، بجانب استفادته من أدوات التواصل الاجتماعي، واستخدامه لوسائل احتجاج سلمية متعددة.

ولم يكن العامل الخارجي في الحالة المصرية عقبة أثناء مرحلة إسقاط رأس النظام التسلطي، فالحراك الشعبي السلمي الذي جذب الملايين إلى الشوارع وسلمية وسائل الاحتجاج نجحت في إيقاف الدور التقليدي للقوى الخارجية الداعمة للنظام القديم ودفعتها دفعا إلى الكف عن تأييدها ولو مؤقتاً. أما خلال إدارة المرحلة الانتقالية وبناء النظام البديل، فقد شرعت القوى الخارجية في الدفاع عن مصالحها بطرق مختلفة، وقد ساهم

الاستقطاب السياسي في فتح المجال أمام هذا التدخل الخارجي.⁽¹⁾

وفيما يتصل بالعنف ومسار الانتقال، فقد ظلت الثورة سلمية في مصر برغم اندلاع بعض أعمال العنف مثل ما عُرف بمعركة الجمل وبعض أعمال الشغب وحرق الأقسام ومقرات الحزب الحاكم، بجانب استخدام البلطجية من قبل النظام القديم وأنصاره، إلا أنه ومع اشتداد حدة الاستقطاب السياسي وعدم القدرة على ضبط الأمن اندلعت حالات عنف متعددة. بل وظهرت حركات شبابية تدعو للعنف وتمارسه علناً مثل بعض جماعات الأتراس وجماعات «البلاك بلوك».⁽²⁾ هذا فضلاً عن اعتماد الدولة نظاماً قاسياً لإقصاء وقمع المخالفين لها في الرأي في

(1) انظر في مسألة الخارج والسياسة المصرية: نادية مصطفى ومدحت الليثي، السياسة الخارجية المصري في عام من الانقلاب العسكري: الشرعنة من الخارج وضرب الثورات هو الثمن، مركز الدراسات الحضارية، 2014، (متاح على:

<http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D984%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D98%A%D8%A920%D8%A7%D984%D8%A7%D986%D982%D984%D8%A7%D8%A8.pdf>) (أغسطس 2014).

(2) عبدالفتاح ماضي، "مجموعات العنف غير التقليدية.. البلاك بلوك والأتراس نموذجاً"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 14 فبراير 2013، (متاح على: <http://studies.aljazeera.net/issue/2013201321493758815121/02/.htm>) (يونيو 2014).

أعقاب 30 يونيو 2013 بشكل لا مثيل له في التاريخ المصري وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

وربما من المهم الإشارة إلى أنه في دول أخرى يتصارع الناس، وربما يتحاربون، ثم يكون النظام الديمقراطي والارتباط بمعايره وضوابطه هو الحل. ما حدث عندنا في مصر بعد ثورة 25 يناير هو العكس، فقد رفع الشعب في ثورته شعارات ومطالب ديمقراطية، لكن النخب والقوى السياسية ومؤسسات الدولة فشلت في ترجمة هذه المطالب إلى مؤسسات وأطر قيمية ودستورية وقانونية، وارتكبت العديد من الأخطاء أدت إلى تأزيم الأوضاع واندلاع أعمال عنف بشكل دوري.⁽¹⁾

(1) ولا شك أن هناك بعض الاختلافات بين الحالة المصرية وغيرها من الحالات العربية فيما يتصل بالعنف ومسار الانتقال. ففي تونس لم يقف الجيش ضد الجماهير الغاضبة وأعلن منذ البداية عدم تدخله في مسار الثورة وانتهى الأمر بخلع الدكتاتور وبدء مرحلة انتقالية قادتها نخب مدنية من الأحزاب المختلفة. لكن ومع الأوضاع الأمنية الصعبة وبعض الاستقطابات السياسية بين التيارين الإسلامي والعلماني صارت الحركات السلفية الجهادية العنيفة التحدي الأبرز في مسار الانتقال هناك، ووصل الأمر إلى حد وصف رئيس الجمهورية بالإلحاد والكفر من قبل البعض. وفي اليمن ساعدت عدة عوامل على دخول البلاد في مرحلة انتقالية اتسمت بقدر من السلمية نتيجة تدخل الخارج، ووجود الحد الأدنى من التوافق الوطني بين قوى التغيير. إلا أن هناك تحديات من حركات مسلحة كحركة الحوثيين وحركة انفصال الجنوب والقاعدة، هذا بالطبع مع عائقين أساسيين آخرين هما أنصار النظام القديم ونفوذ قوى إقليمية ودولية. أما في ليبيا وسوريا،

ويمكننا تناول الحالة المصرية في الانتقال إلى الديمقراطية وأعمال العنف التي شهدتها الشارع المصري في مرحلتين؛ المرحلة الأولى التي تبدأ منذ 25 يناير 2011 وتنتهي يوم 30 يونيو 2013، أما المرحلة الثانية فتبدأ من 30 يونيو 2013 وحتى كتابة هذه الورقة في أغسطس 2014. وسنعرض فيما يلي للمرحلتين من حيث المشاهد المختلفة لأعمال العنف، ومن حيث تحليل الأوضاع السياسية المهيئة لهذا العنف وآثارها على مستقبل عملية الانتقال.

المرحلة الأولى: 25 يناير 2011 – 30 يونيو 2013

مشاهد العنف:

شهدت هذه المرحلة الكثير من أعمال العنف بدءاً من حرق مقرات الشرطة واقتحام السجون وأعمال النهب والتدمير أثناء الثورة، مروراً بأحداث العباسية الأولى وأحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وغيرها، وانتهاءً بحرق مقرات حزب الحرية والعدالة وبعض الأحزاب الأخرى. وحسب المبادرة التوثيقية المعروفة باسم (ويكي

فقد تطور الحراك السلمي إلى حرب أهلية ضد القوات المسلحة التابعة للنظام، انتهت في ليبيا بتدخل الخارج لصالح قوى التغيير بعد شهور معدودة ثم اختلاف قوى الثورة ذاتها وانتشار السلاح واختفاء الأمن، أما في سوريا فالحرب مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام نظراً لتدخل قوى إقليمية ودولية لصالح النظام حتى الآن.

ثورة) والتابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم خلال الـ 18 يوم الأولي من الثورة حصر 1077 قتيلا، منهم 866 في أحداث سياسية و17 قتيلا خلال أحداث انفلات أمني و189 قتيلا نتيجة عنف داخل أماكن احتجاز وقتيلين في أعمال إرهابية وقتيلا واحد في واقعة خرق حظر تجول. ومن هؤلاء 1022 قتيلا مدنيا و49 قتيلا من الشرطة و4 قتلي من الجيش. كما كان من هؤلاء صحفي واحد، و5 قتلي من المسعفين الميدانيين و23 من النساء و108 قتيلا قاصرا دون الـ 18 عامًا و92 طالبًا ثانويًا أو جامعيًا.⁽¹⁾

ولا شك أن ارتفاع أعداد القتلى في هذه المدة مرده الأساسي إلى اعتماد أجهزة النظام القديم سياسة أمنية قمعية مع المتظاهرين يمكن تلخيصها في اعتماد الحل الأمني لقمع المتظاهرين وتخويفهم من الاستمرار في التظاهر. وقد تضمن هذا الحل الأمني فكرة تجفيف منابع للحيلولة دون وصول عدد المتظاهرين إلى العدد الذي يصعب معه فض التظاهرات، وذلك من خلال قفل محطات المترو وإغلاق الطرق وحصر التظاهرات واقتحام الميادين، هذا فضلا عن استخدام القوة المفرطة لقمع المتظاهرين، والاستعانة بالبلطجية والخارجين

(1) ويكي ثورة: مبادرة توثيقية للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (متاح على: <http://wikithawra.wordpress.com/aboutwikithawra/>) (مايو 2014 8).

عن القانون وعناصر من الأمن المركزي بالزي المدني لمساعدة رجال الشرطة لتفريق المتظاهرين. وظاهرة الاستعانة بالبلطجية ليست ظاهرة جديدة، فقد كان النظام القديم يلجأ لها في تزوير الانتخابات وفض تظاهرات الطلاب منذ سنوات. وبعد اندلاع الثورة وصلت السياسة الأمنية إلى قرار الحاكم العسكري بأن تقوم القوات المسلحة بالتعاون مع جهاز الشرطة بالحفاظ على الأمن وتأمين الممتلكات. وقد سجلت شهادات حية عن انسحاب قوات الشرطة وخلع مجندي الشرطة ملابسهم وهروبهم، مما أدى إلى فراغ أمني حاد.⁽¹⁾

ولا شك أيضاً أن أعمال القمع والعنف من قبل جهاز الشرطة أظهرت وجه النظام السافر لدى جموع أكبر من الجماهير ما أدى إلى دفعها للتظاهر وإقناع فئات جديدة بضرورة إسقاط النظام. لقد صارت الجماهير على قناعة تامة أن هذا التعامل الأمني هو امتداد لسنوات - بل عقود - من السياسة الأمنية المتبعة في عهد مبارك. والتي اعتمدت على طرق مختلفة منها حالة الطوارئ، والقمع المباشر، واستخدام البلطجية، والمحاكم الاستثنائية، وإطلاق يد مباحث أمن الدولة

(1) انظر شهادة أحد لواءات أمن الدولة السابقين وهو اللواء عاصم جنيدي في: عاصم جنيدي، أداء جهاز الشرطة، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مارس 2011). 150 - 153.

لتأمين النظام على حساب دورها الأساسي، واختراق القوى السياسية والعمل الأهلي، والإعلان عن تنظيمات إرهابية وهمية، فضلا عن ما يتحدث عنه لواءات شرطة سابقون بخصوص «فساد بعض قيادات وضباط وأفراد الشرطة» و«المعايير غير الواضحة لمد الخدمة»، و«انعدام الثقة» و«اختلال مفهوم العقيدة الشرطية».⁽¹⁾

أما خلال فترة حكم المجلس العسكري من 11 فبراير 2011 حتي 30 يونيو 2012، فقد رصدت المبادرة التوثيقية 438 قتيلا في 24 محافظة مختلفة، حيث سقط 235 قتيلا في أحداث سياسية و64 قتيلا في أحداث طائفية و14 قتيلا خلال احتجاجات اجتماعية و3 قتلي في تظاهرات عمالية وقتيل واحد لمطالب طلابية و47 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز و37 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة و5 قتلي في اعتداءات خارجية و24 قتيلا في أعمال إرهابية و8 قتلي خلال حملات أمنية. ومن بين إجمالي القتلي هناك 406 قتيلا مدنيا و24 قتيلا من الشرطة و8 قتلي من الجيش، وقتيل واحد من المسعفين

(1) انظر أيضا حديث اللواء جنيدي عن هذا الفساد في المرجع السابق، صفحة 157 - 158. وانظر أيضا: هاني الأعصر، جهاز الشرطة .. تحديد المشكلات ورؤية للإصلاح، 21 أكتوبر 2013 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2013) (<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=148>).

الميدانيين و9 قتلي من النساء و54 قاصراً دون الـ18 عاماً و53 طالباً ثانوياً أو جامعياً.⁽¹⁾

وخلال فترة حكم الدكتور محمد مرسي من 1 يوليو 2012 حتي 3 يوليو 2013 رصدت المبادرة سقوط 470 قتيلاً في 26 محافظة مختلفة. فقد سقط 172 قتيلاً في أحداث سياسية و39 قتلي أحداث طائفية و17 قتيلاً خلال احتجاجات اجتماعية وقتيل واحد في تظاهرات عمالية و48 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز و48 قتيلاً نتيجة استخدام المفرط للقوة و28 قتيلاً في أعمال إرهابية و7 قتلي خلال حملات أمنية و110 حالة وفاة نتيجة حوادث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلي هناك 399 قتيلاً مدنياً و52 قتيلاً شرطة و19 قتيلاً جيش، وقتيلان صحفيان و9 قتلي من النساء و93 قاصراً دون الـ18 عاماً و86 طالباً.⁽²⁾

ولا شك أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية خلال هاتين الفترتين إنما يترد إلى عدم تنفيذ أي برامج حقيقية لإصلاح وإعادة تأهيل جهاز الشرطة. فقد ظهرت الكثير من المبادرات الوطنية إلا أن أيًا منها لم يصل

(1) ويكي ثورة، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

إلى مرحلة التنفيذ لغياب الإرادة أو القدرة السياسية.⁽¹⁾ وكما سنوضح في الجزء التالي فقد أدت طريقة إدارة المراحل الانتقالية وانقسام القوى السياسية إلى انشغال هذه القوى عن المسائل ذات الأولوية.

الأوضاع السياسية المهيئة للعنف:

يمكننا تحليل الأوضاع السياسية التي أدت إلى فشل إدارة المرحلة الانتقالية واندلاع مظاهر مختلفة للعنف على النحو التالي:

أولاً: التنافس قبل التأسيس: الخطأ الأول الذي ارتكبه القوى السياسية هو تنافسها على تحقيق أجنداتها الحزبية بمجرد سقوط

(1) من هذه المبادرات: المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة (<http://www.policeforegypt.org/index.php>). والمؤتمر المصري: من ملفات الإصلاح المؤسسي، المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر وتحديات الإصلاح، إعداد اللواء صلاح حافظ، أ/ محمد محمود عبد العال، وأ/ رشا عبد الواحد (القاهرة: مركز الحضارة، <http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D984%D985%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A920%D8%A7%D984%D8%A3%D985%D986%D98%A%D8%A9.pdf>).

وانظر أيضاً: توفيق أكليمندوس، علاج دون بتر: عن إصلاح الأمن في مصر، مبادرة الإصلاح العربي، الأنتمراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، أيلول / سبتمبر 2012، (متاح على:

http://www.arab-reform.net/sites/default/files/SSR_Egypt_T.Aclimandos_Sep12_Final_Ar.pdf) (يونيو 2014 6).

رأس النظام في 11 فبراير 2011، حيث ساد انطباع عام بين كل القوى السياسية تقريباً أن ما لا يتم الحصول عليه الآن لن يتم الحصول عليه أبداً، ومن ثم تم اعتماد قاعدة التنافس السياسي أثناء مرحلة التأسيس. فمُنذ استفتاء مارس 2011، تسابقت القوى السياسية على وضع أجنداتها الحزبية أمام المصلحة الوطنية الجامعة، ولم تتخلص من شكوكها المتبادلة، ثم رتبت كل مواقفها واختياراتها على هذا الأساس. وصارت المباراة صفرية بين فصائل لا تقرأ الواقع جيداً، ولا تفهم سنن الانتقال الديمقراطي، ويتصور كل طرف منها أنه يمتلك الحل وأن منافسه لا يستحق أن يكون في المشهد السياسي. ودخلت البلاد في جدالات عميقة حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي البديل، فتعاظمت المشكلات والأزمات.⁽¹⁾

ثم تكرر الخطأ عندما تصورت النخب أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الحل، وبعد استفتاء التعديلات الدستورية، جاءت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم في استفتاء دستور 2012. ومشكلة هذه الاستحقاقات الانتخابية ليس في مبدأ اللجوء إلى الانتخابات وإنما في اللجوء إلى الانتخابات بشكل متسرع وقبل

(1) عبدالفتاح ماضي، "ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات"، موقع الكاتب:

(www.abdelfattahmady.net).

الوصول- بأكبر قدر من التوافق والمشاركة- إلى قواعد اللعبة أو التنافس (القوانين والإجراءات المنظمة للانتخابات وضماناتها) كما أشرنا في القسم الأول من هذه الدراسة.

وفي واقع الأمر فقد صَدَرَت معظم قواعد التنافس بإرادة طرف واحد ووسط عراك سياسي وبدون حوار سياسي حقيقي ولا نقاش هادئ. هذ الطرف هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة والقوى والشخصيات التي تفاهمت معه أو وثقت فيه خلال هذه الفترة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى الإسلامية والمدنية الأخرى. لم تفهم هذه القوى جميعها أن البناء يتم على "جرف هار" وأن أي قواعد مشوهة يتم زرعها لن تقيم الحد الأدنى المطلوب لدولة القانون والمؤسسات، وإنما -وهذا هو الأخطر - ستعمق الأزمات وتزرع عدم الثقة في نفوس الجماهير فيما يخص المسار الديمقراطي والثورة برمتها. وهذا ما تم، فثغرات قانون الانتخابات البرلمانية وضعف المؤسسة القضائية استخدمتا من قبل خصوم الثورة لحل أول برلمان منتخب.

ولم يكن صحيحا مقارنة البعض لأوضاع مصر (التي كانت تمر بمرحلة انتقالية ولم يتم بعد بناء بقية مؤسسات الدولة وكانت تعيش حالة من الاستقطاب السياسي الحاد) بأوضاع الدول المستقرة ديمقراطيا من

النواحي السياسية والدستورية والقانونية، والتي استقرت فيها ثقافة سياسية تسمح بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع لحسم القضايا الكبرى أو الخلافية.

ثانياً: خيارات المجلس العسكري: يرتبط بما سبق خيارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال هذه الفترة. ففي حالات الانتقال الناجحة التي يلعب الجيش فيها دوراً، يقتصر هذا الدور على تسليم السلطة للمدنيين ليدبروا المرحلة الانتقالية والتوافق على الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية للبناء، ولا يلجأ فصيل ما إلى تسييس الجيش، لا بالتحالف معه والاستقواء به ضد منافسيه، ولا بدعوته إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة.

ما حدث في مصر هو العكس تماماً من عدة وجوه. فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة لم تظهر منه أفعال تثبت أنه فهم ما شهدته مصر من حالة ثورية تستهدف تغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير والشباب لأجل تحقيق أهداف الثورة في حماية الحريات ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة.

واعتقد البعض خلال تلك الفترة أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوى السياسية، وبالتالي لا خطورة (على الجيش أو منه) من ترك السلطة للجيش بمفرده. كما اعتقد أعضاء بالمجلس

العسكري أنهم فقط هم الذين لديهم القدرة على التصرف والحكم في ظل مجتمع جُزِف فيه السياسة لعقود. وربما يكون في هذين الأمرين قدر من الصحة لكن ما كان منتظرا من المجلس العسكري هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الحقيقية، وهذا لم يتم. ولقد اختلف المسار السياسي في مصر بعد إسقاط النظام القديم عن مسار الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية السابق الإشارة إليه، فقد نزع الجيش فتيل الثورة في 11 فبراير 2011 وحمل بقية النظام من الانهيار التام ثم أدار العملية الانتقالية بشكل قوَّض مسار الديمقراطية (أو صار أكبر تهديد للديمقراطية كما كتبت Marina Ottaway). بل ويرى Asef Bayat أن الجيش بفرضه اللاعنف أوقف الصراع من أجل الحرية السياسية، والعنف المقصود هنا، عنده، هو استمرار النضال من أجل عدم العودة إلى وسائل ما قبل 25 يناير.⁽¹⁾ لقد سقط رأس النظام السابق في فترة زمنية قصيرة ثم بدأ الحديث

(1) ينتقد آصف بيات الرواية السائدة للتغيير منذ نهاية الحرب الباردة وهي الرواية الليبرالية عن التغيير السياسي والاجتماعي وخاصة في الشرق الأوسط ومن ثم سادت عبارات مثل المجتمع المدني واللاعنف والإصلاح والتاريخ الذي يتم العودة إليه هو 1989 وليس 1776، 1799، 1919، وفكرة أن العنف مناقض للديمقراطية. انظر:

Bayat. op. cit.

مباشرة عن إصلاح دستوري وسياسي من خلال المؤسسات القائمة وتحت قيادة الجيش نيابة عن الثورة. ولم تمتلك الثورة السلطة واستمرت مؤسسات وقيم النظام القديم، ولم تستسلم النخب القديمة، ولم تحصل حركة التغيير على دعم خارجي للديمقراطية، كما تم إجراء انتخابات متسارعة. ولهذا لم يحدث تغيير جوهري وبقيت مؤسسات الدولة والشبكات القديمة للقوى التقليدية، كما تم تقديم 1200 شخصاً للمحاكم العسكرية إبان حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وقد بدأت الإخفاقات السياسية للمجلس العسكري من الطريقة التي أديرت بها المرحلة الانتقالية نتيجة ارتباك المسار الذي حدده المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ساعات من سقوط مبارك. فقد شكل لجنة لتعديل الدستور غير متوازنة في عضويتها (كانت تضم رجال من القضاء ومن أساتذة القانون الدستوري بالجامعات وممثل عن تيار سياسي واحد هو الإخوان المسلمين)، ثم صمم على تمرير التعديلات عبر استفتاء شعبي دون حوار أو نقاش حقيقي، ثم انفرد بإصدار إعلان دستوري وبتعديل القوانين المكملة للدستور. كان هذا أول الأخطاء في إدارة المرحلة الانتقالية وأخطرها، إذ ساهم في زرع الشك وعدم الثقة بين التيارات السياسية.

ولم تفتن جماعة الإخوان المسلمين لهذا الأمر، ورفضت

الاستماع إلى كل النصائح التي قدمت في هذا الشأن، بل والأخطر من كل هذا قادت الجماعة التيار الإسلامي كله تقريبا وراء هذا المسار، فخرجوا جميعا عن الإجماع الوطني الذي كان قائما قبل تشكيل لجنة تعديل الدستور تلك. وللأسف ربط الكثير من الإسلاميين بين تعديل الدستور من جهة وبين بقاء المادة الثانية من الدستور وصد هجوم «علماني» مُتخيل على الحياة السياسية في مصر من جهة أخرى، أو هكذا صُورت الأمور لهم.

وواقع الأمر أن خطأ هذا المسار ليس بالأمر الهين، فكما أشرنا في القسم الأول، في معظم تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة لا يتم اللجوء إلى الشعب - إن في شكل استفتاءات أو انتخابات - بعد أسابيع من انهيار النظام القديم، ليس لعدم جاهزية قوات الأمن فقط لضبط الأمن في الطرقات واللجان الانتخابية كما تصور البعض آنذاك، وليس لعدم استعداد الأحزاب الجديدة للحشد أو التعبئة كما تصور البعض الآخر، وإنما لسبب آخر أكثر أهمية هو عدم تصدير خلافات النخب إلى الشارع قبل التوافق حولها.⁽¹⁾

كما أخفق المجلس العسكري في سياسته الأمنية وعرض البلاد

(1) عبدالفتاح ماضي، "التوافق أولا وليس الدستور أو الانتخابات"، الجزيرة.نت، 23 يونيو 2011.

إلى خطر لا مثيل له من عدة وجوه، فلم يتحقق الأمن للمواطن، وصارت عمليات السطو المسلح يومية تقريبا، بجانب أنه تم استفزاز الناس بعمليات نقل لقيادات الشرطة بلا رؤية محددة، ولم يسهم الإعلام الرسمي إلا في تأجيج المشاعر واتساع فجوة عدم الثقة بين الناس والشرطة. كما أخفق المجلس في معالجة ملف المحاكمات ما أدى إلى مزيد من الاحتقان والغضب. ثم امتد الخطر إلى المؤسسة العسكرية بعد إقحام بعض العسكريين في صدام مع الثوار وسقوط شهداء في أحداث العباسية وماسبيرو ومحمد محمود وفض ميدان التحرير في 17 ديسمبر 2011 وغير ذلك.

هذا فضلا عن أن المجلس العسكري أخفق في فهم الحالة الثورية التي مرت بها البلاد واختار أن تظهر إلى جانبه حكومات ضعيفة بلا صلاحيات حقيقية، وغير قادرة على التعامل مع المطالب الاجتماعية، ولم يقيم المجلس العسكري بعمليات تطهير حقيقية لأتباع النظام السابق في مؤسسات الدولة المتورطين في قضايا الفساد، ولهذا لم يشعر الناس أن الثورة وصلت إليهم. فضلا عن أن المجلس اعتاد على اتخاذ القرارات تحت الضغوط الشعبية، وكأنه يقول للناس تظاهروا حتى نلبى لكم مطالبكم.

لكن بعد تغيير قيادة الجيش عقب انتخاب الرئيس المدني، وبعد الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية في أعقاب الإعلان الدستوري، استطاعت قيادة الجيش تغيير الصورة السلبية للمؤسسة، حتى صارت هناك قوى سياسية وشخصيات عامة تطالب الجيش بالتدخل من جديد وإقصاء الإخوان على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

ثالثاً: مواقف القوى السياسية: وهنا يمكن الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب من جهة، وعن القوى المدنية المعارضة من جهة أخرى. أما جماعة الإخوان المسلمين - وهي أكبر تنظيم سياسي في البلاد - فقد رتبت حساباتها في هذه المرحلة على أساس خطاب إصلاحي غير مصطدم مع مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وكان لسان حالها يقول للجماعات الثورية أن الثورة انتهت وأن الوقت هو وقت بناء المؤسسات. وكانت المشكلة الأساسية هنا هي انفراد الجماعة، أو تصورها أنها يمكن أن تنفرد، بإدارة المرحلة دون الحاجة إلى شركاء من تيارات أخرى. وبمقارنة الإسلاميين في مصر وإيران عام 1979 يمكن القول أن الإخوان وصلوا إلى السلطة في مصر في وقت كانت الأيديولوجيات في تراجع بشكل عام، وفي وقت لم يمتلكوا لا الرؤية لتغيير ثوري شامل ولا القيادات ولا القوة التي توفرت للإسلاميين في إيران على سبيل المثال. كما لم يمتلك

الإخوان أيضا رؤية أردوغان الإصلاحية ولا قدرات حزبه في تركيا.⁽¹⁾ وعندما وصل مرشحهم إلى الرئاسة كأول رئيس مدني منتخب، لم يستطع البدء في معالجة الملفات الملحة بشكل علمي وشامل، ولم يكن قادرا على الحكم وإدارة البلاد عبر شراكة وطنية حقيقية أو حتى بطريقة شفافة. ومنذ الأسابيع الأولى لحكمه وقبل أن تتأزم الأمور، ارتكب الرئيس خطأين جوهريين على عكس ما وعد به قبل تنصيبه، وهما عدم اختيار «شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة» في رئاسة الوزراء، وعدم استطاعته تحقيق أكبر قدر من التوافق حول الدستور كما وعد في اتفاق فيرمونت. وبعد تأزم الأمور لم يصل الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس إلى نتائج ملموسة في كل المسائل المطروحة (تعديل الدستور، النائب العام، تغيير رئيس الحكومة).

ولم يكن الرئيس قادرا على - أو راغبا في - جمع القوى السياسية وراءه والاستقواء بها ومشاركتها له في تحمل مسؤولية ملفات الإرث الأسود للعهد السابق وتوزيع العبء على كل الكفاءات الوطنية، بل وانتهى الأمر بعد شهور من حكم البلاد إلى تصاعد المآزق السياسية، فبجانب تدهور المشكلات الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات

(1) Assef Bayat. 60.

الاجتماعية، تأزمت المسألة الأمنية وصارت هناك احتجاجات متصاعدة داخل جهاز الشرطة ذاته، وشهدت البلاد عصيانا مدنيا في منطقة إستراتيجية من البلاد (بورسعيد)، بل وازدادت حدة الاستقطاب السياسي ليصل إلى داخل التيار الإسلامي ذاته.

أما بشأن مسألة وضع الدستور، فقد اعتبر الرئيس المنتخب أن إقرار الدستور سيكفل حل كل الآثار التي نتجت عن الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012. وهذا خطأ جسيم لأن مصر في ذلك الوقت كانت في مرحلة انتقالية لا يصلح معها الاحتكام إلى الصناديق لحسم الخلافات السياسية التي تصنعها النخب السياسية، بل إن الاحتكام للناخبين لحل اختلافات القوى السياسية يزيد من الانقسام القائم لأنه يُصدره للشارع فتزداد الأمور سوءا وخاصة في ظل تلك الحالة من السيولة الثورية وفي ظل استقواء النخب بالشارع للضغط على خصومها ودفعها إلى مواجهات قد تؤدي إلى عنف لا يمكن تداركه.

والأخطر من كل هذا هو استمرار الرئيس وحزبه في التقليل من شأن أي تحرك شعبي في الشارع واعتبار أن الوقت كفيل وحده بالقضاء عليه، وحصر الشرعية في الصناديق فقط قبل التوافق على بقية قواعد اللعبة والدستور والقوانين المكملة له. وكان من الأخطاء

أيضا تصور الرئاسة وجماعة الإخوان أنه يمكن الاستناد إلى منطق الأغلبية والمعارضة فقط خلال هذه المراحل الانتقالية وذلك بالرغم من الحالة الثورية القوية الموجودة بالشارع، ومن مقاومة أجهزة كثيرة بالدولة للتغيير وللرئيس.

ومن جهة المعارضة، كان من الخطر أن يتم تصعيد المطالب والذهاب إلى الحد الأقصى دون رؤية متكاملة أو استعداد حقيقي، ودون تقدير لكافة الآثار المحتملة. وكان من الخطر المطالبة بإسقاط الدستور بأكمله، بينما كانت أطراف داخل جبهة الإنقاذ تتحدث عن الاستعداد للانتخابات البرلمانية الوشيكة. وكان من الخطر تصور أنه يمكن العودة إلى نقطة الصفر من جديد، ومن الخطر الانقلاب على شرعية الصناديق، بل وعلى الرئيس المنتخب ذاته.

لقد فشلت القوى المدنية المعارضة للرئيس المنتخب في تقديم بدائل حقيقية وفي النزول إلى الشارع، وارتكبت خطأ جسيما عندما جعلت علاقتها مع الرئيس والإخوان علاقة صفرية. إن الهجوم المبكر على شرعية أول رئيس منتخب كان أول الأخطاء في ظل حالة السيولة السياسية التي كانت قائمة، إذ كان يجب حصر الخلاف مع الرئيس حول سياساته، وكان ينبغي تقديم بدائل محددة بدلا من

النضال لتسجيل المواقف عبر الفضائيات. ثم كان الخطأ القاتل الثاني هو الاحتماء بالجيش وتصور أنه الحل. وفي هذا تسييس للمؤسسة العسكرية لم ينتج عنه في الحالات المماثلة إلا إجهاض المسار الديمقراطي بأكمله.

لا شك أنه كان يجمع أطراف قوى المعارضة خوف مشترك على الدولة الديمقراطية المدنية التي تحتاجها مصر، وكان لدى الكثير منها شكوك من احتمالات إقامة دولة بوصاية دينية تعلق إدارة المؤسسات المنتخبة. لكن أطراف جبهة الإنقاذ التي تشكلت بعد الإعلان الدستوري لم تمتلك لا القدرات التنظيمية ولا المالية التي توفرت لدى التيار الإسلامي، كما أنها لم تكن تسيطر على الشارع، ولا تمتلك تحريكه بأعداد كبيرة. فكان البديل عندهم هو رفض الدستور والمسار بأكمله بل واستدعاء بعضهم الجيش لحسم الخلافات السياسية مع التيار الإسلامي. وكان هذا خطأ قاتلاً.

ومن الأخطاء القاتلة للطرفين معا (الحكومة والمعارضة إبان فترة الرئيس المنتخب) اللجوء إلى الشارع وحشد الأنصار لاستعراض القوة أو فرض وجهة نظر معينة، ما أدى إلى أعمال عنف لم يشهد التاريخ المصري الحديث مثيلاً لها من قبل، إذ انتشرت جماعات من البلطجية المسلحين

لحرق مقرات جماعة الإخوان وحزبها السياسي ومقرات أحزاب متحالفة معها، بجانب ترويع المواطنين ومحاولات اقتحام فنادق كبرى ومنشآت عامة. كانت هذه طريقة شعبية في إدارة الأمور سمحت في النهاية بظهور مجموعات عنف غير تقليدية كالبلاك بلوك وغيرها، وأدت أيضا إلى تسييس قطاعات غير مهيأة في الأساس (كالأتراس)، أو ترك العنان للأفكار الشاذة والمتطرفة للظهور (كمحاولات إنشاء كتائب إسلامية)، مع استمرار الحروب الإلكترونية وكتائب تشويه الخصم ونشر الشائعات من أطراف عدة. هذا مع عدم إغفال قيام خصوم الثورة باختراق الصفوف واستخدام البلطجية لبث الفرقة ونشر الفوضى، وبالتالي دفع الجماهير إلى معاداة الثورة والتطلع إلى رجل قوي يحقق - من وجهة نظرهم - الأمن والاستقرار، وهو ما حدث في المرحلة الثانية التي بدأت بإسقاط الرئيس المنتخب بعد أن تدخل وزير الدفاع وعزله عن منصبه ورسم مسارًا سياسيًا جديدًا في 3 يوليو 2013.

وتمدنا تجارب التحول الديمقراطي بحقيقة مفادها أن فشل السياسيين في التوافق السياسي وإنهاء الاستقطاب يؤدي فعلا إلى تدخل الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر لملء الفراغ، ما قد يحقق الأمن لكنه حتما يؤخر عملية الانتقال - إن لم يوقفها لسنوات - . وهناك حالات انتقال فاشلة كان السبب الأساسي لفشلها هو تسييس الجيش واستدعائه لحل خلافات السياسيين.

المرحلة الثانية مابعد 30 يونيو 2013

مشاهد العنف

عانت مصر منذ 30 يونيو 2013 من مشاهد عنف وقمع متعددة ولا مثيل لها في التاريخ المصري الحديث، إذ شهدت البلاد أنماطا متعددة من العنف، كالعنف الرسمي (عمليات قتل من قبل أجهزة الدولة ضد المتظاهرين المعارضين وعمليات التعذيب والاغتصاب، بجانب سجن عشرات الآلاف من المعارضين وعمليات سجن لأطفال وفتيات)، والعنف غير الرسمي (استهداف الشرطة والجيش من قبل المعارضة)، والقتال الأهلي أو شبه الأهلي بين المعارضين والأهالي (أو بين المعارضين ومجموعات مسلحة من البلطجية التي تحركهم جهات معينة)، والقتال الطائفي الذي ظهر كنتيجة للاستقطاب السياسي والحلول الأمنية. بجانب ظهور نمط جديد من العنف يستهدف المنشآت العامة.

هذا فضلا عن وجود مخاطر جمة - ولاسيما في سيناء والنوبة والصعيد - من ظاهرة انتشار السلاح. فلقد وصل حجم تجارة السلاح في مصر - حسب بعض الدراسات الأمنية - إلى نحو 30 مليار جنيه سنوياً بعد ثورة 25 يناير، وهناك تقديرات بانتشار ما بين 10 إلى 15

مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة.⁽¹⁾

وقد واكب هذا عدة أمور لا مثيل لها أيضا، أهمها الأحكام القضائية بإعدام المئات من المعارضين ما فاقم من حدة الاستقطاب السياسي. فضلا عن عمليات التبرير الإعلامية لكل هذه الانتهاكات بحجج واهية على رأسها مقولة «الحرب على الإرهاب»، وتسخير مجموعة من الصحفيين والإعلاميين لشن حملات مكثفة لتبرير عمليات القتل والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، هذا بجانب تأكيد بعض المسؤولين بأنه لا يوجد تعذيب في السجون المصرية!⁽²⁾ بل ولم يكتفِ مدير إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية بنفي التعذيب والاعتصاف داخل السجون، وإنما أضاف أن «السجون أصبحت الآن فنادق».⁽³⁾ فضلا عن تكميم الأفواه وتشويه وتخوين كل المدافعين عن حقوق الإنسان أو المنتقدين لانتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان، والقيام بحملة منظمة لتشويه منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية وكافة النشطاء الذين يدافعون عن حقوق الضحايا والمعتقلين واعتقال الصحفيين المصريين والأجانب.

(1) المصري اليوم، 24 فبراير 2014.

(2) المصري اليوم، 24 أبريل 2014.

(3) الوفد، 2 يوليو 2014.

وهذا ما دفع أحد الباحثين المصريين إلى القول «يبدو أن أسوأ ما يلحظه المرء في مسألة التعذيب التي تحدث في مصر هو محاولة تمريرها وشرعنتها في الوعي الجمعي للمواطنين العاديين. وهو ما يبدو جزءاً من استراتيجية أوسع يتبناها نظام 3 يوليو يقوم على خلق حالة من «التطبيع النفسي مع القمع» وذلك من خلال تشكيل رأي عام مساند أو ظهير شعبي مؤيد لمسألة تعذيب المعتقلين باعتبارهم «خطراً على أمن البلاد وجزءاً من مؤامرة خارجية». ⁽¹⁾ كما كتب آخر: ⁽²⁾

«بقراءة شهادات المُودَّعين بالسجون وأماكن الاحتجاز بمصر عن تعرضهم للتعذيب، وبمتابعة تصريحات النفي المتواصل من قيادات وزارة الداخلية، ومسؤولي مصلحة السجون، لفت انتباهي ما تضمنته تلك الشهادات من حديثٍ عن أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز، وبإلقاء نظرة على قانون السجون ولائحته التنفيذية وعلى القرارات الوزارية الصادرة بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم، اتضح لي أن مجرد إيداع شخص في مثل هذه الأماكن هو تعذيب في حد ذاته،

(1) خليل العناني، «التعذيب في زمن الثورة»، موقع مدى مصر، 5 مارس 2014 (متاح على www.madamasr.com).

(2) رضا مرعي، «أماكن الاحتجاز تعذيب في حد ذاتها»، موقع مدى مصر، 24 فبراير 2014 (متاح على: www.madamasr.com).

حتى ولو لم يعتد عليه أحد وحتى وإن لم يتم كهربته ولا جلده ولا تعليقه كما يحدث».

وفي المقابل، شهدت البلاد عدة عمليات عنف ضد قوات الجيش والشرطة، فبعد عملية رفع الأولى في أغسطس 2012 والتي سقط فيها 16 جنديا من الجيش والشرطة، جاءت عملية رفع الثانية في 19 أغسطس 2013 وراح ضحيتها 25 جنديا من الأمن المركزي، ثم أحداث كمين الريسة بالعريش في 10 أكتوبر 2013 والتي أدت إلى سقوط أربعة من الأمن، وأحداث كمين الصفا والسكري بالعريش في 15 أغسطس 2013 حيث سقط 7 من الأمن. وواقع الأمر أن المئات من القتلى من رجال الشرطة والجيش قضوا في أعمال عنف استهدفت كمائن الجيش والشرطة ومديريات الأمن ومقرات الأمن الوطني وقوافل مرور حافلات نقل أفراد الجيش في سيناء والصعيد وعدد من المحافظات، مثل عملية الوادي الجديد في يوليو 2014 حيث سقط 21 فردا من قوات حرس الحدود بمدينة الفرافرة.

وبعد ما يزيد عن العام من ترتيبات ما بعد 30 يونيو - 3 يوليو 2013، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من نمط المواجهة بين الحكومة ومعارضيه. فبجانب العنف الرسمي (من الحكومة ضد

معارضيتها) والعنف غير الرسمي (من المعارضين ضد الحكومة)، انتشر في الآونة الأخيرة نمط جديد من العنف هو استهداف المنشآت العامة، مثل حرق محولات الكهرباء وأعمدة شبكات المحمول ومباني حكومية صغيرة وحافلات النقل العام والقطارات، بل واستيلاء متظاهرين على مدرعات تابعة للجيش في بني سويف والسويس في الذكرى الأولى لمجزرة رابعة. وبعد أن استعرض تنظيم أنصار بيت المقدس قوته علنا في صلاة عيد الفطر (أغسطس 2014)، ظهرت مؤخرا مجموعات مسلحة راحت تتوعد الجيش والشرطة علنا (حركة المقاومة الشعبية - مصر، ومجموعة حلوان).

وسنعرض فيما يلي لجانب من التوثيق الذي قامت به عدة مبادرات ومنظمات حقوقية بشأن العنف منذ 30 يونيو 2013.

فحسب مبادرة ويكي ثورة فقد تم حصر 3248 قتيلاً حتي 31 يناير 2014، أي خلال السبعة شهور الأولى فقط من ذلك التاريخ. وشمل هذا الرقم مختلف أنواع الوقائع: 2588 قتيلا في أحداث سياسية، و41 قتيلا خلال أحداث طائفية، و3 قتلًا خلال احتجاجات اجتماعية، و80 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز، و28 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة، و281 قتيلا في أعمال إرهابية، و122 قتيلا

خلال حملات أمنية (علي خلفية سياسية)، و105 قتيلاً عبر حوادث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلى تم حصر 2927 قتيلاً مدنياً (90.1%) و226 قتيلاً من الشرطة (7%) و95 قتيلاً من الجيش (2.9%)، و11 صحفياً، و164 قاصراً، و72 سيدة، و299 طالباً.

أما المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر فقد أصدر تقريره بعنوان «تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية» في 17 مارس 2014 مقدراً عدد الضحايا بـ632 قتيلاً بينهم 624 مدنياً و8 من رجال الشرطة خلال نحو عشر ساعات، كما سقط 686 قتيلاً منهم 622 مدنياً و64 من رجال الشرطة في أعمال العنف التي اندلعت بعد الفض في 23 محافظة حتى 17 أغسطس 2013.⁽¹⁾ وكانت محطة ABC الأمريكية قد نقلت عن رئيس الوزراء في ذلك الحين، حازم الببلاوي، أن ضحايا رابعة كانوا ألف مصري، وأنه لا يشعر بأي تأنيب للضمير حيالهم.⁽²⁾ وأكد تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان أن الاعتصام كان مسلحاً، إذ أنه «بدأ سلمياً في إطار نزاع سياسي، إلا أنه وفي وقت

(1) «تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية»، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، 17 مارس 2014 (متاح على: www.cairolive.com).

(2) تقرير محطة ABC على موقع اليوتيوب (<https://www.youtube.com/watch?v=TEi5xfQZEJU>).

لاحق... سمحت إدارة الاعتصام لعناصر مسلحة وأفراد مسلحين يعتقد أنهم تابعون لها بالدخول لحرم الاعتصام والتمركز في مناطق عديدة متفرقة، دون أن تخطر أو تعلم أو تنبه باقي المعتصمين السلميين الممثلين للأغلبية المشاركة في الاعتصام»⁽¹⁾.

كما طالب التقرير في توصياته بسبعة أمور، ستة منها موجهة للحكومة، وهي: فتح تحقيق دون إبطاء في كل الأحداث التي تزامنت مع أحداث رابعة، اتخاذ التدابير التشريعية التي تنهى وبشكل قاطع إمكانية استخدام العنف أو الدعوة له كوسيلة للتعبير عن الرأي، التدخل الفوري والعاجل لوقف حملات الكراهية والتحريض على العنف التي تروج لها بعض وسائل الإعلام المحلية، البدء الفوري ودون إبطاء في إخضاع العناصر الشرطية لعمليات التدريب والتأهيل المستمر، ضرورة تفعيل الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وكافة أشكال المعاملة اللا إنسانية والمهينة، تعويض كل الضحايا الذين سقطوا نتيجة الاشتباكات المسلحة والذين لم يثبت تورطهم في أعمال عنف أو الدعوة لها، بجانب دعوة كافة القوى السياسية والحكومة إلى ضرورة وقف ونبد أعمال العنف والعنف المضاد.⁽²⁾

(1) تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

وقد شمل هذا التقرير إدانة للمعتصمين وأنصارهم تتجاوز الإدانة التي وُجّهت لقوات الشرطة، فقد اتهم التقرير المعتصمين وأنصارهم بارتكاب الانتهاكات السبعة التالية: القتل خارج إطار القانون - التعذيب واستعمال القسوة لضحايا يعتقد أنهم على علاقة بأجهزة الأمن - الاحتجاز القسري والقبض غير القانوني من قبل إدارة الاعتصام - استغلال جماعة الإخوان ومؤيديها الأطفال في الصراعات السياسية مع معارضتهم - حمل المدنيين للسلاح داخل الاعتصام - التحريض على العنف والحض على الكراهية - استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل العناصر المسلحة بالاعتصام. وفي المقابل رصد التقرير وجود خطاب يحرض على العنف والكراهية ضد المعتصمين دون تمييز عبر بعض القنوات الفضائية وبعض وسائل الإعلام.⁽¹⁾ أما الانتهاكات التي تمت أثناء فض الاعتصام - حسب التقرير - ووُجّهت للشرطة فعددها أربعة، هي: عدم إمهال المعتصمين السلميين فرصة كافية لمغادرة الاعتصام - عدم كفاية الدراسة وعدم تأمين الممر الآمن - انعدام التناسبية في استخدام القوة النارية ضد المعتصمين المسلحين «في بعض الأحيان» - حرمان المصابين من الحصول على الإسعافات اللازمة في اليوم المحدد لفض الاعتصام.⁽²⁾

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

وقد اعتبر تحالف دعم الشرعية هذا التقرير «مزيفاً وغير محايد»، مؤكداً أنه وثق مقتل 1282 شخصاً وإصابة 5000 وفقدان 350 شخصاً في أثناء عملية الفض. ⁽¹⁾ أما الحكومة فلم تُعر هذا التقرير أي اعتبار ولم تنفذ أيًا من التوصيات الست التي وجهت إليها في التقرير. وهذا أمر تثبته حقيقة أن المجلس أعاد التذكير بتقريره وتوصياته في الذكرى الأولى للفض. ⁽²⁾

وفي 12 أغسطس 2014 صدر عن منظمة هيومان رايتس ووتش تقرير باسم «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر» ⁽³⁾ والذي استمر العمل فيه نحو عام كامل من التحقيق في سلوك قوات الأمن تجاه رافضي مسار 30 يونيو - 3 يوليو 2013

(1) الجزيرة مباشر مصر (<http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/2014814162940143902.htm>).

(2) «القومي لحقوق الإنسان» يذكر بأحداث رابعة العدوية، 11 أغسطس 2014 (متاح على: <http://www.nchregypt.org/index.php/media-center/news-arabic/1416-the-national-human-rights-mentions-the-events-of-rabi-a.html>).

(3) انظر: «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر»، منظمة هيومان رايتس ووتش، 11 أغسطس 2014 (متاح على: <http://www.hrw.org/node/128075>).

خلال شهري يوليو وأغسطس 2013 فقط. وقد جاء في التقرير أنه تم قتل أكثر من 1150 في 5 وقائع منفصلة من «القتل الجماعي للمتظاهرين»، من ضمنها واقعة فض اعتصام رابعة الذي قتل فيها 870 شخصًا خلال 12 ساعة فقط، منهم 274 جثة عثر عليها في مسجد الإيمان. وقد جاء في التقرير ما يلي: ⁽¹⁾

قيام قوات الجيش والشرطة، على نحو عمدي وممنهج، باستخدام القوة المميتة والمفرطة في عمليات حفظ الأمن، مما أدى إلى مقتل متظاهرين على نطاق لم يسبق له مثيل في مصر.

ويشتمل ما فحصناه من أدلة على تحقيقات في مواقع الأحداث بكل موقع من مواقع التظاهر، أثناء وقوع الاعتداءات على المتظاهرين أو بعدها مباشرة، وعلى مقابلات مع أكثر من 200 من الشهود وبينهم متظاهرون وأطباء وعاملون آخرون بالحقل الطبي وصحفيون ومحامون وسكان لمناطق الأحداث، وعلى مراجعة للأدلة المادية ولساعات من مقاطع الفيديو وتصريحات مسؤولين عموم. وعلى هذا الأساس تخلص هيومن رايتس ووتش إلى أن عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة،

(1) المرجع السابق.

وكذلك إلى الأدلة التي توحى بأن عمليات القتل كانت جزءاً من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية. وبينما تشير أدلة كذلك إلى أن بعض المتظاهرين استخدموا الأسلحة النارية في العديد من تلك المظاهرات، فقد تمكنت هيومن رايتس ووتش من التأكد من استخدام المتظاهرين لهذه الأسلحة في عدد قليل من الوقائع، وهو ما لا يبرر الاعتداءات المميتة، غير المناسبة، التي تمت عن سبق إصرار وترصد، على متظاهرين سلميين في أغلبيتهم الساحقة.

وقعت أخطر وقائع القتل الجماعي للمتظاهرين يوم 14 أغسطس/ آب، حين قامت قوات الأمن بسحق الاعتصام الكبير المؤيد لمرسي في منطقة رابعة العدوية بحي مدينة نصر شرقي القاهرة. قام أفراد الشرطة والجيش، باستخدام ناقلات الأفراد المدرعة، والجرافات، وقوات برية وقناصة، بالاعتداء على مخيم الاعتصام المرتجل حيث كان متظاهرون، وبينهم سيدات وأطفال، قد خيموا لما يزيد على 45 يوماً، وفتحوا النيران على المتظاهرين فقتلوا ما لا يقل عن 817 شخصاً، وأكثر من ألف على الأرجح.

وأدى الاستخدام المتعمد، عديم التمييز للقوة المميتة إلى واحدة من كبرى وقائع قتل المتظاهرين في العالم في يوم واحد، في التاريخ الحديث. وعلى سبيل المقارنة، تشير تقديرات ذات مصداقية إلى أن القوات الحكومية الصينية قتلت 400 - 800 من المتظاهرين على

مدار فترة 24 ساعة في مذبحة ميدان «تيانانمين» يومي 3 و4 يونيو/ حزيران 1989، وقتلت القوات الأوزبكية أعدادًا مماثلة تقريبًا في يوم واحد أثناء مذبحة «أنديجان» عام 2005.

وفي الساعات المبكرة من بعد الظهر (يوم 14 أغسطس 2013)، عقب استراحة وجيزة في منتصف النهار خفت فيها شدة النيران، كثفت قوات الأمن من نيرانها في زحفها النهائي على قلب الاعتصام. قتلت قوات الأمن الكثير من المتظاهرين في تلك الساعات الأخيرة، في غياب أية حماية لأي جزء من المنطقة من النيران واسعة النطاق. وفي نحو الساعة 5:30 مساءً كانت الشرطة قد طوقت المتظاهرين الباقين حول مسجد رابعة العدوية والمستشفى، الموجودين قرب مركز الاعتصام، ثم استولت على المستشفى بالقوة. وعند تلك اللحظة أمرت غالبية الأشخاص المتبقين بالخروج، ومن بينهم أطباء، مع تعليمات بترك الجثث والمصابين خلفهم. ومع مغادرة آخر المتظاهرين لمنطقة الاعتصام، اندلعت حرائق بالمنصة المقامة في مركز الاعتصام، والمستشفى الميداني، والمسجد، وبالطابق الأول من مستشفى رابعة. وتوحي الأدلة بقوة بأن الشرطة تعمدت إشعال تلك الحرائق. احتجزت قوات الأمن أكثر من 800 متظاهرًا على مدار اليوم، واعتدت على بعضهم بالضرب والتعذيب، وفي بعض الحالات قامت بإعدامهم ميدانيًا، بحسب ستة شهود.

وجاء في التقرير أيضا أنه «سبقت عمليات فض الاعتصامين في رابعة والنهضة، وتلتها، وقائع أخرى من القتل الجماعي للمتظاهرين، ففي يوليو/تموز وأغسطس/آب، فيما كان متظاهرون ينظمون مسيرات في أنحاء القاهرة ردًا على خلع الجيش لحكومة مرسي، قامت قوات الأمن مرارًا باستخدام القوة المفرطة في الرد على المظاهرات، وقتلت عمدًا ودون تمييز ما لا يقل عن 281 متظاهرًا في وقائع مختلفة، منفصلة عن عمليات الفض في 14 أغسطس/آب، وذلك بين 5 يوليو/تموز و17 أغسطس/آب 2013»⁽¹⁾

وتضم بقية وقائع القتل تلك قتلى فض اعتصام النهضة يوم 14 أغسطس وعددهم 87، بالإضافة إلى واقعة تمت في 5 يوليو، قتل فيها ما لا يقل عن 5 متظاهرين من الذين تجمعوا أمام مقر الحرس الجمهوري، وأخرى في 8 يوليو، قامت وحدات من الجيش بفتح النيران على حشود من مؤيدي مرسي المشاركين في اعتصام سلمى أمام مقر الحرس الجمهوري نفسه، فقتلت 61 متظاهرًا وفق مصلحة الطب الشرعي. وفي 27 يوليو، بعد ساعات من تظاهرات التفويض تم قتل 95 متظاهرًا، «لإيقاف مسيرة لبضع مئات من مؤيدي الإخوان الخارجيين من اعتصام

(1) المرجع السابق.

رابعة إلى طريق النصر في اتجاه كوبري 6 أكتوبر⁽¹⁾. وجاء في التقرير أنه «وعلى مدار ما لا يقل عن 6 ساعات، قامت الشرطة بالاشتراك مع مسلحين بثياب مدنية يتحركون بالتنسيق مع قوات الأمن، قامت بإطلاق النار وقتل 95 متظاهراً، بحسب مصلحة الطب الشرعي»⁽²⁾.

وفي 16 أغسطس، أضاف التقرير «فتح رجال شرطة قسم الأزبكية، بحي العباسية في وسط القاهرة، فتحوا النار على مئات المتظاهرين الذين كانوا قد تجمعوا عقب صلاة الجمعة كجزء من «يوم للغضب» دعا إليه مؤيدو الإخوان المسلمين احتجاجاً على فض الاعتصامين وخلع مرسي. وفي سياق الساعات الست التالية قتل ما لا يقل عن 120 متظاهراً وشرطيًا واحدًا، وفق مصلحة الطب الشرعي»⁽³⁾.

وأكد التقرير أيضاً رفض الحكومة إتاحة أية معلومات تقريباً عن عمليات الفض، وتضمن التقرير نص الرسائل التي أرسلت للمسؤولين المصريين (وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والنائب العام) لطلب المساعدة في إطار بحث المنظمة بشأن مصادمات صيف 2013 بين قوات الأمن والمتظاهرين في مصر.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

وأكدت المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش «سارة ليا ويتسن» أن لجنة تقصي الحقائق الحكومية حول فض رابعة لم تكن محايدة رغم اعترافها بمقتل مئات المتظاهرين، وأن الأمن لم يترك للمتظاهرين ممرات آمنة حقيقية أثناء عملية فض الاعتصام، ولم يمنح الوقت الكافي للمتظاهرين للخروج من الاعتصام، وأن كافة مبررات الحكومة لفض الاعتصام لم تكن مقنعة، وأن الإعلام الحكومي ساهم في الأمر بالتأجيج ضد الإخوان، وأضافت أن «هناك المئات من جماعة الإخوان المسلمين محتجزين بلا تهمة في ظل قضاء غير عادل.»⁽¹⁾ وقالت أنه كان «هناك وعود لرجال الشرطة المشاركين في المجزرة بعدم معاقبتهم، بل وتم ترقية

(1) موقع مصر العربية، 12 أغسطس 2014 (متاح على:

[http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D984%D8%AD%D98%A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D98%4%D8%B3%D98%A%D8%A7%D8%B3%D98%A%D8%A9330129-%/D8%AA%D982%D8%B1%D98%A%D8%B1-%D987%D98%A%D988%D985%D8%A7%D986-%D8%B1%D8%A7%D98%A%D8%AA%D8%B3-%D988%D988%D8%AA%D8%B4-%D981%D98%A-%D986%D982%D8%A7%D8%B7\)](http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D984%D8%AD%D98%A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D98%4%D8%B3%D98%A%D8%A7%D8%B3%D98%A%D8%A9330129-%/D8%AA%D982%D8%B1%D98%A%D8%B1-%D987%D98%A%D988%D985%D8%A7%D986-%D8%B1%D8%A7%D98%A%D8%AA%D8%B3-%D988%D988%D8%AA%D8%B4-%D981%D98%A-%D986%D982%D8%A7%D8%B7))

بعضهم، ومن تم معاقبتهم هم المتظاهرون"، وطالبت "المجتمع الدولي والولايات المتحدة بوقف دعم الحكومة المصرية حتى يتم التحقيق في الأمر".⁽¹⁾

ولا شك أن صدور هذا التقرير يعد سابقة لا مثيل لها، فلأول مرة تتحدث منظمة حقوقية دولية عن أعمال للحكومة المصرية، قائلة "إن عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزءاً من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية".⁽²⁾ ولأول مرة يتم تحديد أسماء مسؤولين مصريين والمطالبهم بسؤالهم جنائياً، ومطالبة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة - من خلال المجلس الأممي لحقوق الإنسان - بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن أعمال القتل الجماعي للمتظاهرين منذ 30 يونيو 2013.

كما أصدرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تقريراً باسم

(1) المرجع السابق.

(2) حسب الخطة، مرجع سابق.

«أسابيع القتل: عنف الدولة والاعتداءات الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013»⁽¹⁾ وهو يغطي الفترة من 30 يونيو حتى 17 أغسطس 2013. وقد وثق التقرير عددا من أحداث العنف السياسي التي شهدتها مصر خلال الأسابيع التي سبقت وتلت عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو 2013. وأكد التقرير على مسؤولية الدولة الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الفترة، سواء من خلال المشاركة المباشرة لقوات الأمن في هذه الانتهاكات أو لامتناعها وتقصيرها عن حماية أرواح وممتلكات المواطنين من اعتداءات أطراف غير رسمية عليهم. كما أشار التقرير أيضا إلى أحداث عنف ارتكبتها أعضاء وأنصار جماعة الإخوان المسلمين من خلال تورطهم في عنف مباشر ضد منشآت عامة أو خاصة، أو لتوظيفهم خطاباً يحض على الكراهية والتمييز الطائفي.⁽²⁾

وتحدث التقرير عن ضحايا فض اعتصام رابعة خلال مدة 11 ساعة على الأقل، "يتراوح ما بين 499 (وفقاً لمصلحة الطب الشرعي) و932 وفقاً لبيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو الرقم

(1) أسابيع القتل: عنف الدولة والاعتداءات الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013، (متاح على: http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/weeks_of_killing_ara.pdf).

(2) المرجع السابق.

الأكثر دقة، ويقترّب من تقدير رئيس الوزراء السابق حازم الببلاوي الذي تحدث في الإعلام بصورة تقريبية عن ألف قتيل“. وفي ميدان النهضة قدر التقرير أن الفض استغرق نحو ساعتين وأسفر عن وفاة 87 شخصاً.⁽¹⁾

وجاء بالتقرير أن قوات الأمن ”فشلت في التخطيط لعملية فض الاعتصام بغية تقليل حجم الخسائر البشرية، وأنزلت عقاباً جماعياً على كل من تواجد داخل منطقة الاعتصام وبخاصة بعد أن قام عدد قليل - في أغلب التقديرات - من المعتصمين باستخدام الرصاص وتبادل النيران مع الشرطة“،⁽²⁾ وأن «قوات الأمن استخدمت القوة المميّنة بغير وجه حق في أكثر من حالة واستهدفت عدداً كبيراً من المعتصمين دون دليل على وجود سلاح معهم، ولم تكن هناك معظم الوقت مخارج آمنة فعلياً تحمي المعتصمين الراغبين في مغادرة المكان دون التعرض لمحاولات سكان المباني المجاورة البطش بهم.»⁽³⁾ وجاء بالتقرير أيضاً:⁽⁴⁾

أن عدداً من المعتصمين استخدموا الطوب والزجاجات الحارقة والأسلحة البدائية (المقاريط)، وأن عدداً أقل استخدم الذخيرة الحية وأطلق

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

منها على قوات الشرطة ونجح في إسقاط عددٍ من القتلى في صفوف الشرطة، إلا أن الواضح من شهادات شهود العيان والصحفيين وبمقارنة عدد الضحايا من الجانبين أن الأغلبية العظمى من المعتصمين كانوا من العزل، وأن اعتصام رابعة -تحديدًا - لم يكن اعتصامًا مسلحًا على الطريقة التي كان عليها اعتصام النهضة، كما أن تصريح وزارة الداخلية الرسمي، الذي قالت فيه إن قوات الشرطة عثرت على عشر قطع من السلاح الآلي و29 بندقية خرطوش يؤكد أن التعامل مع اعتصام رابعة لم يتطلب هذه الدرجة من التدخل العنيف والاستخدام المفرط للقوة المميتة.» وأكد التقرير أن هناك مقاطع فيديو لعملية الفض تظهر أن عددًا من القتلى لم يكن يشكل أي تهديد على الإطلاق، وأن «إطلاق الرصاص بصورة عشوائية لفترات طويلة من جانب قوات الشرطة أسقط الكثير من الأبرياء، كان بعضهم في أثناء محاولته الهرب أو الاختباء.

كما تحدث التقرير عن نمطين آخرين من أنماط ممارسة العنف، هما «العنف الأهلي» و«العنف الطائفي». حيث أدى العنف الأهلي بين مؤيدي ومعارضين للحكومة أو ما عرف بعنف الأهالي أو عنف البلطجية -أي الذي يتم حسب التقرير بين «مجموعات مدنية غير ذات صفة رسمية، سواء كانت منظمة كتشكيلات ما يعرف «بالبلطجية» المأجورين، أو متممة إلى تيار سياسي، أو غير منظمة»- إلى مقتل العشرات وجرح المئات. فخلال الفترة من 30 يونيو إلى 5 يوليو 2013، رصد التقرير سقوط 53

شخصًا وإصابة المئات، مع غياب شبه تام لأجهزة الدولة مما فاقم من هذا العنف.⁽¹⁾ ومن الوقائع التي سجلها التقرير أحداث المقطم (30 يونيو) أو ما عرف باسم «اشتباكات مكتب الإرشاد»، والتي استمرت لأكثر من 16 ساعة، وانتهت بمقتل سبعة أشخاص وإصابة 31 شخصًا، وكذا أحداث منطقة بين السرايات (2 يوليو) والتي استمرت حوالي 18 ساعة وانتهت بمقتل 25 شخصًا وإصابة آخرين، وهناك أحداث سيدي جابر (5 يوليو) والتي استمرت 9 ساعات ونتج عنها مقتل ستة عشر شخصًا، وأحداث المنيل (5 يوليو) واستمرت نحو عشر ساعات، وانتهت بمقتل أربعة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من مائة شخص. كما رصد التقرير ضحايا أحداث المنصورة (19 يوليو) التي أودت بحياة 4 فتيات، وأحداث المنصة وطريق النصر (27 يوليو) التي أدت إلى مقتل 91 شخصًا على الأقل. وقد أشار التقرير إلى تطور شكل المواجهات التي تمت بين الأطراف وتنوع السلاح المستخدم وخطورته، إذ أشار إلى «معارك شوارع» وإلى استخدام أسلحة بيضاء وزجاجات حارقة وأسلحة نارية بدائية الصنع وأسلحة آلية، واستخدام الرصاص الحي في قلب الأحياء السكنية وفي وضح النهار.⁽²⁾ وبجانب أحداث الفض، وثق التقرير أحداث العنف بين أجهزة

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

الدولة والمتظاهرين المعارضين، ووصف سلوك الدولة بالقوة المفرطة والعنف غير المبرر. وهنا رصد التقرير أحداث الحرس الجمهوري (8 يوليو) ومقتل نحو 61 مدنيًا وثلاثة من الأمن، ومظاهرات 26 يوليو المعروفة باسم «جمعة التفويض» وسقوط ضحايا في مناطق مختلفة نتج عنها 16 قتيلًا في الإسكندرية، وفي الأيام التالية لجمعة التفويض، سقط نحو 91 على الأقل بالإضافة إلى شرطي واحد.⁽¹⁾

أما العنف الطائفي، فقد رصد التقرير تصاعد خطابات التحريض من قبل تحالف دعم الشرعية الداعم للرئيس مرسي "ضد قيادات كنسية وروحية قبطية"، ورصد التقرير قيام أنصار مرسي في تظاهراتهم في عدة محافظات "بكتابة عبارات عدائية أو مسيئة للمسيحيين والقيادات الدينية، وذلك على جدران الكنائس ومنازل وممتلكات مواطنين أقباط. اكتملت تلك الدائرة بوقوع اعتداءات على المؤسسات الدينية وممتلكات الأقباط في عدة محافظات، خصوصًا محافظة المنيا".⁽²⁾ وأضاف التقرير أنه بعد فض رابعة شهدت البلاد «موجة من العنف الطائفي وأعمال انتقام غير مسبقة ضد الأقباط، وذلك في عدد كبير من المحافظات، وبنمط سائد من الاعتداءات، يبدأ بتوجه مسيرات ترفع شعارات مؤيدة للرئيس المعزول إلى كنائس أو

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

ممتلكات لمواطنين أقباط وتنتهي عادة إما بإحراق كامل لهذه المنشآت أو نهبها أو إتلاف أجزاء منها. ويحدث ذلك عادة في ظل غياب شبه كامل لقوات الأمن أو قوات الإطفاء والحماية المدنية أو القوات المسلحة. وفي بعض الحالات تصدى المواطنون من المسلمين والأقباط بأنفسهم لهذه الاعتداءات عن طريق تشكيل لجان شعبية لحماية الكنائس⁽¹⁾.

وحسب التقرير فإن الأسابيع الستة بين عزل مرسي وصباح يوم فض اعتصام رابعة، شهد قتل 9 مسيحيين في عدة أماكن بمحافظات عدة، منها قرية دلجا بمحافظة المنيا وقرية نجع حسان بمحافظة الأقصر، ومحافظة شمال سيناء، وفي سوهاج والقاهرة. كما تعرضت 43 كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها 27 كنيسة نُهبت وحُرقت بالكامل، بجانب الاعتداء على 7 مدارس و6 جمعيات مسيحية، وحرق 7 مباني خدمية وعلى 10 منازل لرجال دين مسيحيين. وأكد التقرير أن أداء أجهزة الأمن تجاه هذه الاعتداءات اتسم "بالبطء والفشل معاً، حيث فشلت في الحيلة والتدخل الوقائي قبل وقوع الأحداث لاسيما في ظل الإشارات المختلفة للتوتر الطائفي واكتساب خطاب التحريض ضد الأقباط أرضية عند أنصار الجماعات الإسلامية، ثم فشلت هذه الأجهزة في التدخل السريع لمنع

(1) المرجع السابق.

تفاقم هذه الأحداث، وتأخرت في تلبية استغاثات المواطنين⁽¹⁾.

وبشأن التعذيب والاعتقالات، أشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى اعتقال آلاف الأشخاص، ونقلت تقديرات رسمية نشرتها «وكالة أسوشيتد برس» في مارس 2014 اعتقال ما لا يقل عن 16.000 شخصًا منذ 30 يونيو، كما نقلت عن ويكي ثورة اعتقال 40.000 شخصًا بين يوليو 2013 ومنتصف مايو 2014. كما رصدت منظمة العفو "انتشار ممارسة التعذيب والاختفاء القسري في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والجيش". وأوردت تقارير المنظمة شهادات لحالات اغتصاب مقززة. كما رصدت المنظمة وفاة ما لا يقل عن 80 معتقلًا في الحجز منذ 3 يوليو 2013، واعتقالات تعسفية ومحاكمات جائرة مع ما أسمته المنظمة معاناة نظام العدالة الجنائي المصري من "نكسات هائلة على مدار السنة الماضية، بالنظر إلى صدور أحكام قضائية على خلفية سياسية، وأحكام جماعية بالإعدام (نحو 1.247 حالة) في محاكمات عانت الكثير من الثغرات كإصدار أحكام بالإعدام على المدعى عليهم عقب جلسة استماع واحدة، أو عدم حضور المتهمين ومنع المحامين تقديم دفوعهم أو استجواب الشهود. هذا فضلًا عن صدور أحكام إعدام ضد فتيان لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، وأحكام قاسية ضد فتيات

(1) المرجع السابق.

قاصرات. وهذا ما دفع نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إلى القول إن "قوات أمن الدولة المصرية السيئة السمعة - المعروفة حالياً باسم الأمن الوطني - قد عادت وتعمل بكامل طاقتها، حيث تطبق أساليب التعذيب وإساءة المعاملة نفسها التي ظلت تستخدم في أحلك ساعات حقبة مبارك"، وأنه "يوماً إثر يوم، تطفو على السطح روايات تشير الفزع، بينما تنكر السلطات على نحو مثير للدهشة وجود أي انتهاك، وتذهب إلى حد وصف السجون المصرية بأنها فنادق"⁽¹⁾.

أما المركز العربي الأفريقي للحريات وحقوق الإنسان فقد قام في 13 أغسطس 2013 بتوثيق عمليات تعذيب بالدور الرابع بمديرية الأمن بالإسكندرية ضد معارضين للنظام الحاكم، ونشر المركز مقاطع فيديو يظهر فيها ضباط وأمناء شرطة يقومون بتعذيب مواطنين باستخدام وسائل تعذيب مختلفة، منها الصعق بالكهرباء والتعليق على شكل الذبيحة، والجلد، وتجريد المواطنين من ملابسهم، والاعتداءات الجنسية باستخدام

(1) مصر: تفشي التعذيب والقبض والاعتقال التعسفيين مؤشر على تراجع كارثي لحقوق الإنسان بعد عام على عزل مرسي، منظمة العفو الدولية، 3 يوليو 2014.

(متاح على: - <http://www.amnesty.org/ar/news/egypt>

2014 - 07 - 02 anniversary - morsi - ousting).

العصي، وإجبار المواطنين على الإدلاء باعترافات كاذبة، وغيرها.⁽¹⁾

الأوضاع السياسية المهيئة للعنف:

ارتبط تصاعد العنف السياسي في أعقاب إيقاف مسيرة التحول الديمقراطي في 30 يونيو بالكثير من الأوضاع السياسية التي هيئت المجال السياسي لمزيد من الاستقطاب ولتصاعد أعمال العنف. ويمكننا تناول هذه الأوضاع بالعرض والتحليل على النحو التالي.

المسار السياسي:

الملمح الأول في المسار السياسي الجديد كان تسييس المؤسسة العسكرية، واستدعاءها من قبل فريق سياسي لإقصاء الفريق الثاني، وتدخل المؤسسة العسكرية لملء الفراغ الناتج عن صراعات القوى السياسية. ومن الناحية النظرية كان من الممكن على المؤسسة العسكرية أن تدفع الطرفين المتصارعين إلى طاولة حوار وطنية ورعاية مصالح سياسية شاملة. لكن هذا لم يحدث واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي، ورسم مساراً سياسياً بدون الإسلاميين، واعتمد سياسة إقصائية حاسمة تجاه حركة الإخوان

(1) انظر موقع المركز على الفيس بوك (/ /www.facebook.com

Araby.african.center).

المسلمين وحلفائها.

ولا شك أن هناك خطورة كبرى من انشغال الجيش عن مهامه الأساسية وتورطه في السياسة، وذلك على مسيرة التحول الديمقراطي من جهة، وعلى الأمن القومي المصري والعربي من جهة أخرى. إن الحكومات العسكرية المباشرة (أو العسكرية بواجهات مدنية) تكاد تنقرض في العالم الثالث الآن، وما تبقى منها إلا بضعة أنظمة في دول صغيرة وفقيرة وشبه محاصرة. أما ما هو شائع ومطلوب الآن فهو إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة بآليات ووسائل متدرجة تؤدي في النهاية إلى تقوية الجيش والديمقراطية معا. وكما أشرنا من قبل لا يجب أبدا تصور أن الديمقراطية تمثل خطرا على الجيش، بل على العكس تماما. والأمثلة هنا تضم دولا صارت جيوشها أقوى بعد تحولها إلى الديمقراطية، مثل إسبانيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية وفنزويلا وغيرها.

أما الملمح الثاني لهذا المسار فهو طريقة التعامل مع أخطاء الإخوان السياسية. فبجانب أن كل القوى السياسية أخطأت بما في ذلك المجلس العسكري، فقد كان من الخطأ محاسبة التيار الإسلامي بأكمله وتحميله أخطاء المرحلة الانتقالية بالكامل. ففي هذا تعميم أدى إلى كوارث

سياسية واقتصادية واجتماعية، وأهم هذه الكوارث دفع الكثير من الشباب إلى التخلي عن العمل السياسي السلمي واعتماد العنف وسيلة للثأر والانتقام. كما أن اعتماد الحل الأمني في التعامل مع الأزمة لم يحقق نتائجه فالدم لا يجلب إلا الدم. وتجارب تركيا والجزائر وليبيا مهمة للغاية، ففي كل هذه الحالات صُرب التيار الإسلامي بقوة لكنه ظل قائما بل وعاد في بعضها وبقوة بعد دفع ثمن كبير.

وليس من الصواب القياس على ما تم في التسعينيات، فالقضاء على الحركات العنيفة وقتذاك كان له ظروف مختلفة تماما. فتلك الحركات كانت حركات سرية وبدون قاعدة شعبية بخلاف الإخوان المسلمين والقوى المتحالفة معهم. والتيار الإسلامي على وجه التحديد له قاعدة شعبية قوية برغم كل ما حدث ولو تركت أمامه الميادين ووقفت قوات الأمن على الحياد ستظهر هذه القاعدة الشعبية. كما أنه لو أجريت انتخابات ديمقراطية حقيقية سيحصد هذا التيار جزءا لا بأس به من الأصوات برغم كل ما جرى.

وواقع الأمر أن تصور أنه يمكن لمسار سياسي أن ينجح في إقصاء تيار بالكامل لم يحدث من قبل في أي مكان. فلم يحدث، مثلا، أن قضى اليساريون على اليمينيين ولا اليمينيون على اليساريين في أي دولة في

العالم. وكل ما يترتب على محاولات إقصاء الخصم هو الدخول في حروب أهلية أو صراعات سياسية حادة. وكل الحروب الأهلية هي في واقع الأمر نتيجة محاولات طرف إقصاء طرف آخر. كما حدث في دول كثيرة منها السلفادور وزائير والسودان والصومال وإندونيسيا والكونغو ولبنان وموزمبيق وأنغولا وسيرلانكا ورواندا وكولومبيا وجواتيمالا والجزائر والفلبين ولبنان وبنغلاديش وغيرها.⁽¹⁾

وفي كل الحروب الأهلية لم يختفِ التيار الذي استهدف أبداً برغم تصور كل طرف أنه سيقضي على الآخر. وفي بعض الحالات يصبح للذي استهدف دولة مستقلة كما في جنوب السودان وشرق إندونيسيا وغيرها. وعادة ما تؤدي الحروب الأهلية إما إلى تقسيم الجيوش أو تدميرها بالكامل. بل وقد تنتهي، في كثير من الحالات، إلى التقسيم، أو تدخل الخارج، أو الأمرين معا. بجانب تراجع اقتصاديات هذه الدول عشرات السنين إلى الوراء.

وفي كثير من الحالات لا تسقط قضايا انتهاك حقوق الإنسان وتتم ملاحقة قادة الجيش والكتائب المسلحة قضائياً. وبعد ظهور

(1) عبدالفتاح ماضي، خطورة سياسة الإقصاء وصم الآذان، 6 ديسمبر 2013، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

المحكمة الجنائية الدولية، ارتفعت احتمالات ملاحقة هؤلاء. وهناك اليوم شكاوى أرسلت للمحكمة من 139 دولة، وهناك بالفعل عدة حالات تم فتح التحقيق فيها وملاحقة قادة الحروب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

كما أن هناك قطاعات كبيرة من الشعب تلوذ بالصمت الآن لكنها تعارض ما جرى في 3 يوليو وتعتبره انقلابا عسكريا. فهناك حركات ثورية أخرى وجماعات من الألتراس ترفض ما جرى أيضا. ولا يجب أبدا التهوين من قدرة هؤلاء على قلب الطاولة. ولولا تمسك الإخوان بشعارات عودة مرسى والشرعية لانضمت هذه القطاعات للمظاهرات بلا تردد. وهناك بالفعل تطوير للخطاب نحو التركيز على ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي. وهذا سيؤدي تدريجيا إلى انضمام هذه القطاعات إلى التظاهر ورفض المسار الحالي.

وهناك قطاعات أخرى أيدت الجيش لأجل تحقيق أهداف ثورة يناير وتصحيح أخطاء الرئيس مرسي من وجهة نظرها وتحسين الأوضاع الاقتصادية. لكن وبالنظر إلى صعوبة تحقيق هذه الأهداف في ظل عدم الاستقرار السياسي والانقسام المجتمعي الكبير، وبالنظر

إلى أخطاء حكومات ما بعد 30 يونيو، فإنه من المتصور أن تظهر تحالفات جديدة لن تجد غير الجيش لتحمله مسؤولية الإخفاق في تلك الملفات كما حدث في السابق مع المجلس العسكري، ومع الدكتور مرسي ذاته. وسوف تُسرّع الأوضاع الاقتصادية السيئة الاتجاه إلى هذه التحالفات الجديدة.

وهناك ملمح آخر لاستمرار العنف وتأزيم الساحة السياسية هو المضي في خارطة الطريق المعلنة في 8 يوليو 2013 في استحقاقات ثلاثة في ظل إقصاء الإسلاميين وقمعهم بالقوة، وهذا أمر من الصعوبة تصور نجاحه لأنه فاقم من الأزمة السياسية بدلا من معالجة جذورها وتحقيق الاستقرار السياسي. وكان الاستحقاق الأول هو وضع دستور جديد، فقد قام الرئيس المؤقت بتعيين لجنة من خمسين عضوا لتعديل دستور 2012 تبعا لما جاء في بيان القوات المسلحة الصادر في 3 يوليو 2013 وإعلان 5 يوليو الدستوري. وبعد أن انتهت اللجنة من عملها أخرجت وثيقة، عيوبها أكثر من محاسنها، ومشكلاتها أكبر من مشكلات دستور 2012.

إن الوثيقة الدستورية الصادرة عام 2014 - والتي كان من المفترض حسب بيان 3 يوليو وإعلان 8 يوليو أن تعدل دستور 2012 -

انتهت ما يسمى «دستور 2014» نظراً لأنها لم تعدل الدستور بل كتبت دستوراً جديداً وأبقت على عدد قليل من مواد دستور 2012. وهذا الدستور الجديد لا يتفق مع متطلبات ومعايير الدستور الديمقراطي من أوجه متعددة: طريقة وضعه، نظام الحكم ووجود إرادة أعلى من قبل مؤسسات غير منتخبة (الجيش والقضاء والشرطة) فوق إرادة المؤسسات المنتخبة، وفتح الباب لتأويلات مختلفة لبعض النصوص، وترحيل قضايا جوهرية إلى الرئيس المؤقت مثل نوع النظام الانتخابي وترتيب الانتخابات وتمثيل الشباب والمرأة والأقباط في البرلمان.⁽¹⁾

هذا فضلاً عن أن هذا الدستور انتهك في الواقع من عدة وجوه، فقد اعتمد النظام الجديد سياسة القبضة الأمنية الصارمة مع المعارضين. فسقط آلاف القتلى واعتقل عشرات الآلاف كما ذكرنا. كما أن الرئيس المؤقت أصدر قراراً جمهورياً في سبتمبر 2013 يقضي بمد فترة الحبس الاحتياطي بدون قيود بعد أن كانت مقيدة في دستور 2012.⁽²⁾ وقد تسبب هذا القرار في بقاء الآلاف تحت الحبس الاحتياطي لفترات طويلة دون أن يطلق عليهم كلمة معتقلين. كما

(1) انظر لمزيد من التفاصيل: عبدالفتاح ماضي، ليس دستور الثورة الدائم، 11 ديسمبر، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

(2) جريدة الوطن، 23 سبتمبر 2013، وجريدة الوفد 26 سبتمبر 2013.

أصدر الرئيس المؤقت قانون التظاهر الذي قيد حق التظاهر السلمي المنصوص عليه في دستوري 2012 و2014.

أما الاستفتاء على هذه الوثيقة فقد كان هو الآخر لا مثيل له في تاريخ مصر الحديث. ولا حتى قبل 25 يناير؛ لأنه لم يترك للناس قيمة أساسية هي حرية الاختيار، وإنما كان استفتاءً فرض على الناس فيه - من الناحية العملية وليس القانونية بالطبع - اختيار واحد فقط، ولم يكن مسموحاً بأي حملات دعائية لأنصار (لا) أو المقاطعة، وقام الإعلام بتشويه من له أي موقف مخالف ل(نعم) ووصفه (بكل سهولة وبلا أدنى قدر من المسؤولية أو تدبر في العواقب) بالتخوين أو الأخونة. أما الحكومة فكانت ترى أن تمرير الدستور يضمن الاستقرار والأمن والإنتاج مع تجاهل تام لحالة الحراب الأهلي وحالة السخط الشعبي على الكثير من سياسات الحكومة من قطاعات ليست بالصغيرة. هذا فضلاً عن أنه لم يوجد بديل واضح للدستور كما في كل الاستفتاءات في العالم. في بعض حالات التحول الديمقراطي قدم دستوراً معدلاً وآخر جديداً للاستفتاء عليهما كما في الإكوادور في السبعينيات. وكل الاستفتاءات تكون - كما كتبت مرارا - بين بديلين واضحين ويترك

الاختيار للناس احتراماً لكرامتهم وقناعاتهم⁽¹⁾.

أما الاستحقاق الثاني فكان الانتخابات الرئاسية التي لم تشهد تنافساً حقيقياً في ظل الحملات الدعائية والإعلامية التي عملت لصالح وزير الدفاع، وتصور الكثيرون أن انتخاب آخر وزير دفاع واستلامه سلطتي التنفيذ والتشريع في ظل هذه الظروف الاستثنائية سيكون مدخلاً للحل. إن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية قتلت بحثاً بالجامعات ومراكز البحوث وصارت لها معايير شبه متفق عليها؛ حيث لا تكون انتخابات ديمقراطية حقيقية إلا إذا كانت "تنافسية وحرّة" و"نزيفة" و"فعّالة". وهذه المعايير الثلاثة مرتبطة في الواقع بالمراحل الثلاث لأي انتخابات (قبل يوم الاقتراع، ويوم الاقتراع، ومرحلة ما بعد الاقتراع)⁽²⁾.

فقبل يوم الاقتراع لابد من توافر معيار "التنافسية والحرية"، الذي يعني عدة أمور جوهرية لا يمكن تصور الانتخابات بدونها:

(1) عبدالفتاح ماضي: حول الاستفتاء القادم، 13 يناير 2014، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

(2) عبدالفتاح ماضي، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، عدد 16، أكتوبر 2007.

أهمها وضع الأطر الدستورية والقانونية لمؤسسات الدولة وللعملية السياسية وللانتخابات بأكبر قدر من المشاركة والتوافق، وكفالة كافة الحريات والحقوق السياسية لكل التيارات والأحزاب، واستقلالية وحياد المؤسسة القضائية، وضمان مبدأ التنافسية للجميع وعدم وضع قيود قانونية أو فعلية على ضمان التنافس الكمي والكيفي أمام الجميع. وهذا المعيار كان يحتاج إلى مرحلة انتقالية حقيقية بمؤسسات انتقالية يشارك فيها الجميع ويتوافقون على وضع قواعد اللعبة والتنافس السياسي قبل الذهاب إلى الصناديق.

لكن ما حدث هو أنه تم اختراق هذا المعيار، فالدستور والقوانين المتعلقة بالانتخابات تم وضعها بعد إقصاء تيار سياسي بالكامل، كما أن الدستور شابه عدة عيوب أهمها وجود سيادة أعلى لمؤسسات غير منتخبة (الجيش والقضاء تحديدا) من سيادة المؤسسات المنتخبة. والسياسة المتبعة في الحكومة وفي الإعلام وضعت قيودا حقيقية على التنافس، وهناك مشكلات أخرى في الحقوق والحريات والقضاء والأمن. وبرغم أن الانتخابات تعني في جوهرها عملية اختيار بين برامج وأشخاص، فإن هذه الانتخابات دخلت التاريخ نظرا لإصرار المرشحين على عدم الإعلان عن برامجهما السياسية مبكرا وتقديم مبررات واهية في هذا الصدد.

أما يوم الاقتراع فهناك معيار ”نزاهة الانتخابات“، ويرتبط بعدة أمور، أهمها استقلال الجهة التي تدير وتشرف على الانتخابات تماما عن السلطة التنفيذية وحيدتها، وحيدة أجهزة الدولة ووقوفها على مسافة واحدة من جميع المتنافسين، وضمانات لعملية الاقتراع ذاتها وكل ما يتصل بها من أمور كالمراقبة والفرز والإعلان وإجراءات الطعن وعدم تدخل رجال الشرطة والجيش في عمل اللجان وأمن عملية الاقتراع، وغيرها. ولا شك أن كل هذه الأمور كانت محل شك في مصر في ظل حالة الانقسام وتغول دور الأجهزة الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان وحالة الخوف التي أصابت الكثيرين، وفي ظل تسييس الإعلام، بجانب التخوف من عدم حيادية أجهزة الدولة وتسييس المؤسسات القضائية.

أما بعد يوم الاقتراع فهناك معيار ”فعالية الانتخابات“، ويعني باختصار قيام الانتخابات بوظائفها المتعارف عليها، وأهمها الوظائف التالية: الأولى اختيار الحكام وعدم معرفة نتائج الانتخابات مسبقا، فلا يوجد انتخابات ديمقراطية واحدة تُحسم نتائجها قبل أن تبدأ. وفي ظل الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية وفي ظل الاختلالات التي أشرنا لها فقد صارت الانتخابات محسومة لمرشح بعينه.

أما الوظيفة الثانية الرئيسية فهي تمكين المنتصرين في الانتخابات من ممارسة السلطة دون وجود نفوذ من أي جهة غير منتخبة (كالأمن والجيش والقضاء والمؤسسة الدينية أو أي مؤسسة أخرى غير منتخبة)، وقيامهم بكامل مهامهم باعتبار أن شرعيتهم مستمدة من الشعب وليس من أي مؤسسة أو قوة غير منتخبة. هذا الأمر غير متوقع بالمرّة لسببين على الأقل: الأول: ما جاء بالدستور فيما يخص صلاحيات بعض الهيئات القضائية والعسكرية والشرطية التي تعلق صلاحيات الهيئات المنتخبة، والثاني: النفوذ القوي الآن للأجهزة الأمنية والعسكرية وانشغالها بالشأن السياسي. ومن ضمن الحلول الشائعة للبعد عن هذه المشكلة اشتراط مدة خمس سنوات بين ترك الوظيفة العامة للعاملين في مؤسسات الدولة الحساسة وبين الترشح للمناصب السياسية.

وهناك وظيفة أخرى مهمة للغاية هي تثقيف الجماهير ومنحهم الفرصة للاختيار الحر. هذه الانتخابات أجهضت هذه الوظيفة منذ شهور عندما قام الكثير من المثقفين والسياسيين - بقدر كبير من اللامبالاة والغفلة - بالترويج لمقولات تغتصب - في واقع الأمر - حريات الأفراد وكرامتهم كمقولات: "مرشح الضرورة" و"مرشح الأمن والاستقرار" و"الحالة الاستثنائية" و"المرشح الذي تدعمه الملايين" و"المرشح الوحيد" و"المرشح القوي".

ولم تشهد الانتخابات الإقبال الذي توقعه البعض مما دفع لجنة الانتخابات إلى مد فترة التصويت ليوم ثالث إضافي، وعند إعلان النتائج تم الإعلان عن أن نسبة التصويت هي 47 %! وفي اعتقادي هذه الانتخابات ستكون جزءا جديدا من مشكلتنا المستمرة كما كانت كافة الانتخابات منذ 11 فبراير 2011 لأننا نصر على أسلوب واحد هو التسرع في إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، ونتوقع نتائج مختلفة.

الشباب الغاضب بعد 30 يونيو

لقد استطاع الشباب، عن طريق الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وبطرق تعبئة وحشد غير تقليدية، إشعال الثورة في مصر وإسقاط واحدة من أعتى الدكتاتوريات في العالم، غير أنهم لم يتفقوا على بديل واضح للنظام الذي أسهموا بقوة في إسقاطه، ولم يشكلوا تكتلا يمثلهم أو يعبر عن مطالبهم. ولقد تطلع الشباب إلى رؤية تغيير حقيقي ينعكس على أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما نادوا بالثأر لدماء شهداء الثورة ومصابيها، وانتظروا رؤية محاكمات سريعة وعادلة لرموز النظام السابق.

غير أن تطلعات الشباب هذه وقضايا الثورة الحقيقية لم تكن محل

اهتمام المجلس العسكري ولا القوى السياسية المختلفة طوال الفترة الانتقالية، وأعاق ممارسات القوى التقليدية مسار الثورة، ولم تبذل هذه القوى أي جهد حقيقي لتحويل قيم الثورة وأهدافها إلى واقع ملموس، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب السياسي الحاد. وبرغم انتخاب برلمان ورئيس جمهورية مدني، إلا أن حالة الاستقطاب استمرت، الأمر الذي ساهم في تصاعد أعمال العنف وظهور مجموعات تغيير عنيفة امتدت مطالبها من تحقيق القصاص إلى المطالبة بإسقاط الرئيس المنتخب. ولقد نشطت هذه الجماعات في عهد الرئيس مرسي لبعض الوقت ثم تراجع دورها مع القبضة الأمنية القوية في فترة ما بعد ترتيبات 30 يوليو 2013.

كما ظهر ما أطلق عليه "الحركات السلفية الجهادية" في عدة دول عربية مثل مصر وتونس وليبيا. وفي مصر على وجه التحديد أدت الأوضاع الأمنية المتدهورة في سيناء وغياب أي برامج للتنمية فيها منذ عقود، أدت مع عوامل أخرى، إلى تجدد ظهور ما يطلق عليه "الحركات الجهادية العنيفة" ما مثل أعباء أمنية جديدة أمام عملية التحول.

وفي أعقاب 30 يونيو واعتماد القبضة الأمنية في التعامل مع معارضي المسار السياسي الذي أعلن في 3 يوليو 2013، ظهرت

معارضة قوية تجمع جماعة الإخوان المسلمين وحلفاءهم من الأحزاب الإسلامية مثل حزب الوسط وحزب البناء والتنمية وعدة شخصيات مستقلة وغيرها. وفي ظل اعتقال الغالبية العظمى من قيادات الإخوان والأحزاب المتحالفة معهم وفي ظل تركيز المعارضة على أسلوب التظاهر بعد انسداد كل صور التعبير السياسي الأخرى، فقد تصاعد الدور السياسي للشباب، وصار لهم خطاب سياسي أكثر راديكالية. وينطلق هذا الخطاب من القول بأن ما حدث في 30 يوليو 2013 هو انقلاب عسكري مكتمل الأركان، وأن الرئيس مرسي هو صاحب الشرعية الوحيد. وقد دافع أنصار هذا الخطاب عن الرئيس والشرعية باعتصامهم في الميادين قبل 30 يونيو، ثم استمرت الاعتصامات حتى تم فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية بالقوة في 14 أغسطس، لتتحول الاحتجاجات إلى مظاهرات شبه يومية في كثير من محافظات وجامعات مصر.

ثم تطور الخطاب المعارض لفئات كبيرة من الشباب ليرى أن ما حدث في 30 يونيو و3 يوليو ليس مجرد انقلاب على رئيس شرعي وإنما هو مرحلة متقدمة من مخطط تمتد جذوره إلى اليوم التالي مباشرة لتنحي مبارك عن الحكم، أي مخطط لثورة مضادة قادها ما يعرف الآن في مصر بمؤسسات الدول العميقة والتي تضم تحالفا من كل الذين

استفادوا من نظام مبارك وكل من هددت ثورة 25 يناير مصالحهم. ويضم هذا التحالف أجهزة وشخصيات وقطاعات من مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء والإعلام والجهاز الإداري للدولة ورجال أعمال. ويرى هذا الخطاب أن هذا التحالف مدعوم إقليمياً ودولياً من دول رأت أن إحداث ثورة حقيقية في مصر خطر على مصالحها وعلى ميزان القوة الإقليمي.

ويرى هؤلاء الشباب أن مصر تعرضت لمؤامرة لإجهاض الثورة وإعادة نظام مبارك بواجهات جديدة، ويعترفون بأن تقديرات الإخوان قد جانبها الصواب ولا سيما بخصوص نوايا المؤسسة العسكرية وبعض القوى المدنية. ويرون أن أحداث ما بعد 30 يونيو أظهرت بوضوح حجم هذه المؤامرة التي كانت تستهدف عرقلة عمل الرئيس المنتخب وعدم تعاون مؤسسات الدولة معه تمهيداً لإسقاطه والانقضاض على الثورة والديمقراطية معاً.

ولا شك أن هذا الحراك المعارض حراك متنوع، فهو يضم الإخوان وحلفاءهم الإسلاميين، كما أنه يضم شباباً من خارج التيار الإسلامي وكان معارضاً للرئيس مرسي. كما أنه حراك متعدد، فمع استمرار الضربات الأمنية واستبعاد أي فرص للمصالحة السياسية،

ظهرت أجنحة متشددة داخل الحراك، راحت تدعو إلى إسقاط السلمية واعتماد العنف في التعامل مع الحكومة، وفي عرقلة منشآت الدولة. لقد ظهر - كما أشرنا من قبل - نمط جديد من العنف يستهدف شخصيات معينة من رجال الشرطة والجيش الذين يعتقد أنهم تورطوا في عمليات القمع والتعذيب، بجانب استهداف منشآت عامة كمحولات الكهرباء وشبكات المحمول وحافلات النقل العام. هذا إلى جانب تصاعد التهديد الذي يمثلته تنظيم أنصار بيت المقدس والإعلان عن ظهور مجموعات مسلحة أخرى.

وهناك فئة أخرى ظهرت في مصر تدريجياً وتعب عن تيار ثالث يرى أن جماعة الإخوان المسلمين ارتكبت أخطاءً كثيرة وأنها تتحمل جزءاً كبيراً مما حدث من انحرافات منذ تنحي مبارك، وذلك بسبب تفاهاتها مع المؤسسة العسكرية منذ اليوم الأول ثم انفرادها بالحكم بعد ذلك، وإصرارها على تمرير دستور 2012 وما به من مثالب أهمها الوصاية العسكرية على المؤسسات المنتخبة، ثم بإصرارها على التمسك ببعض السياسات والمواقف دون إبداء أي قدر من المرونة أو الحكمة السياسية كالإصرار على بقاء حكومة هشام قنديل، وإصدار الإعلان الدستوري، وعدم تغيير النائب العام، وعدم حسم علاقة الجماعة بالحزب وعلاقة الجماعة بالرئيس، وعدم إدانة الخطابات الإقصائية لبعض المشايخ

المحسوبين في صف الرئيس، هذا بجانب مواقف وخطابات الرئيس مرسي التي أثارت الكثير من اللغط ولا سيما في 6 أكتوبر 2012 وأمام قصر الاتحادية في ديسمبر 2012 وغير ذلك.

كما ترى هذه الفئة أن ما حدث في 30 يوليو هو انقلاب عسكري وإجهاض لمطالب الجماهير التي خرجت في 30 يونيو مطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة فقط. وترفض هذه الرواية الهيمنة العسكرية والأمنية التي ظهرت بوضوح بعد 3 يوليو، وتدين انتهاكات حقوق الإنسان وكل القضايا المسيسة وكافة الحملات الإعلامية والدعائية، كما رفضت ترشيح وزير الدفاع لمنصب الرئاسة واعتبرته عسكرة للدولة واستغلالا للسلطة. ويرفض هؤلاء المشاركة في احتجاجات الإخوان وحلفائهم في الشارع، لكن شرائح منهم لجأت منفردة إلى التظاهر، لكن بأعداد بسيطة وفي مناسبات محدودة. وقد تم القبض على بعض الشباب المحسوب على هذا الاتجاه عندما تظاهروا ضد قانون التظاهر وعندما خرجوا للترويج لاختيار (لا) للدستور. ومن هؤلاء الشباب من ينتمي إلى حركة 6 أبريل وحزب مصر القوية أو من الشباب المحسوب على شباب 25 يناير، وعدد من الشخصيات العامة. كما تشكلت في الجامعات حركات طلابية احتجاجية تعارض عودة مرسي وترفض في نفس الوقت كل الإجراءات الاستثنائية

والقمعية وعسكرة الدولة. وازدادت نشاطات هذه الحركات الطلابية في الجامعات. وبمرور الوقت ومع تصاعد الإجراءات والممارسات الأمنية ومع خروج معظم رموز حقبة مبارك وترشح وزير الدفاع للرئاسة، صار قطاع كبير من أنصار هذه الرواية يرى أن ما يحدث في مصر ثورة مضادة مكتملة الأركان. وأن أخطاء الإخوان ساعدت من خطط لهذه الثورة المضادة في إنجاز مخططهم.

ولاشك أن انسداد الأفق السياسي وتجريم كل من يتحدث عن المصالحة واستمرار القبضة الأمنية لن تؤدي إلا إلى تشدد الشباب وانزلاقهم إلى أعمال العنف أخذاً بالثأر أو اعتقاداً منهم بأن كل الطرق السلمية قد ثبت فشلها وأنه لا مناص من اللجوء إلى العنف.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، وعالجت أبعاد العنف السياسي الذي شهدته مصر أثناء عملية التحول الديمقراطي في أعقاب هذه الثورة وكذا في أعقاب 30 يونيو، فضلا عن أسباب هذا العنف وآثاره على عملية التغيير. وقد تطلب هذا التعرف على موقع العنف في حالات التحول الديمقراطي المختلفة، وعلاقته بأشكال التغيير الثوري تحديدا، فضلا عن طبيعة عملية التغيير السياسي التي شهدتها مصر، ومشاهد العنف السياسي المختلفة، وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة، وأثر تطورات المشهد المصري على اندلاع أعمال العنف. ويمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أولا: ليس ثمة تغيير سياسي بلا قدر من العنف. هذه حقيقة أثبتتها كافة مداخل التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في العقود الأربعة الأخيرة. ونجاح هذه المداخل في التغيير يتوقف على عوامل عدة. أهمها: وجود قوى سياسية حقيقية تؤمن فعلا بالتغيير وتكتل من أجل تحقيق أهدافه بالتركيز على هدف استراتيجي وترتيب الأولويات والتخلي عن

التنافس الأيديولوجي أثناء مرحلة بناء النظام السياسي البديل.

ثانياً: لا مفر من أن يصاحب التغيير الثوري على وجه التحديد قدرٌ من العنف، فالثورة والعنف متلازمان في كافة أشكال الثورات بدءاً من الثورات الكلاسيكية، مروراً بثورات التحرر الوطني، وانتهاءً بالثورات الملونة والديمقراطية. وفي نظم الحكم السلطوية التي تثور فيها الجماهير من أجل الديمقراطية، فإنّ عنف الأنظمة الحاكمة هو السبب الرئيس للكشف عن طبيعة هذه الأنظمة ودفع الجماهير للثورة ضدها.

ثالثاً: لا تنجح الثورة التي تستهدف إقامة نظم حكم قائمة على القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية بمجرد إسقاط رأس النظام وإنما لابد من استمرار الثورة من أجل القضاء على أركان النظام الداعمة له من جهة، وبناء النظام السياسي البديل بكافة مبادئه وقيمه ومؤسساته وضمائنه من جهة أخرى. وفي هذه المرحلة الانتقالية لا يتم التنافس ولا الاحتكام إلى منطق الحكومة والمعارضة.

رابعاً: لا يمثل العنف في حد ذاته مشكلة أساسية، فلا تغيير بلا قدر من العنف كما ذكرنا، وإنما المشكلة الأساسية هي استخدام الفاعلين السياسيين العنف كأداة لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ على حساب الأهداف الحقيقية من وراء التغيير، أو اعتماد العنف والقبضة الأمنية من قبل الحكومة للتعامل مع المعارضة السياسية. وغالباً ما يمهد هذا النوع

من العنف الأرض إمّا لحرب أهلية أو حكومة تسلطية أو عسكرية.

خامسا: قد تؤدي الانتخابات المتعجلة أو التي تتم على أسس مرتبكة أو التي تنفرد جهة واحدة في تقرير قواعدها إلى تأزيم الأوضاع السياسية أو إجهاض مطالب التغيير والثورة. وهذا ما يسمى «الثورات الانتخائية»، أي حصر مطالب التغيير والديمقراطية في الانتخابات واختيار الحكام بدلا من الاهتمام بكل أركان الديمقراطية الأخرى على أسس توافقية وبعيدا عن منطق الحكومة والمعارضة.

سادسا: إن فرص نجاح حركات التغيير السلمية (والتي يتخللها قدر من العنف كما أوضحت الدراسة) أكبر من فرص الحركات العنيفة في تحقيق هدف تغيير النظام؛ وذلك لأن حركات التغيير غير العنيفة تتيح مساحة أكبر للمشاركة وتكسر الحواجز النفسية أمام الجماهير مقارنة بحالات التغيير العنيفة التي غالبا ما تُدخل البلاد في حرب أهلية، الأمر الذي قد يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية كالانفصال أو التدخل الخارجي، وذلك كما حدث في كثير من الدول الأفريقية.

سابعا: اتسمت الثورة المصرية في بدايتها بسلميتها بشكل عام، غير أن خطأين اثنين على الأقل دفعا الثورة إلى الانزلاق نحو مزيد من العنف السياسي بل وإجهاض مسار التغيير. فمن جهة لم تتفق القوى المحسوبة على الثورة على أولويات الثورة ولم تنجح في التكتل وفي تشكيل قوة اجتماعية

داعمة لمطالب الثورة وفي استمرار الضغط لإزاحة أركان النظام السابق ودعائمه، ومن جهة أخرى لم تستسلم قوى النظام القديم وحلفاؤه في الداخل والخارج وراحت تخطط للعودة من جديدة مستغلة في ذلك تفرق القوى الثورية ومعتمدة على دعمٍ من الإعلام والقضاء والمال والدعم الخارجي.

ثامنا: وفي هذا الإطار، شهد مسار التغيير في مصر ظاهرة شعبية في غاية الخطورة. فبدلاً من توافق النخب على موائد حوار سياسية حول أولويات الثورة وسبل تنفيذها، صدّرت هذه النخب خلافاتها السياسية حول قضايا فرعية إلى الشارع، بل وراحت بعض هذه القوى تستخدم البلطجية لفرض مواقفها بالقوة ما فاقم من العنف السياسي. أي أن هناك عنف سياسي تستخدمه النخب لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما أشرنا إليه في القسم الأول وكشفنا أن هذا النوع من العنف السياسي عادة ما يمهد الطريق إما لحرب أهلية أو نظام تسلطي جديد.

تاسعا: لا يرتد تصاعد العنف السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 إلى عدم قيام المجلس العسكري بإصلاح جهازَي الشرطة والقضاء فحسب وإنما هو ناتج طبيعي لطبيعة المسار السياسي الذي اعتمد بعد 11 فبراير 2011 والذي قام على أساس انفراد المجلس العسكري بالحكم وعدم اعتماد مبدأي المشاركة والتوافق في رسم مسار الانتقال إلى الديمقراطية.

عاشرا: على الرغم من تفاهم جماعة الإخوان المسلمين خلال

هذه الفترة مع المؤسسة العسكرية، إلا أن الرئيس المنتخب من هذه الجماعة في يونيو 2012 لم يستطع، خلال سنة كاملة من الحكم، معالجة أخطاء المسار الذي رُسم بعد 11 فبراير 2011، نظرا لعدم اعتماد الرئيس مبدأي المشاركة والتوافق من جهة، وتربص قوى المعارضة به من جهة ثانية، وعدم تعاون مؤسسات الدولة معه من جهة ثالثة. وقد تصاعد العنف السياسي خلال هذه السنة مع عدم قدرة الرئيس على إصلاح جهازى الشرطة والقضاء ومع تصاعد دور عناصر البلطجية التي تحركها قوى النظام القديم وخصوصا الثورة.

حادي عشر: إن السبب الأساسي لعنف ما بعد 30 يونيو 2013 هو اعتماد المباراة الصفرية وسياسة إقصاء فريق التيار الإسلامى والمضى قدما في رسم مسار سياسي جديد بدونه واعتماد الحلول الأمنية في التعامل مع المعارضين. ويرتبط بهذا عملية تسييس المؤسسة العسكرية وتدخلها المباشر في السياسة، بعد أن طالبت قوى مدنية بتدخل الجيش لحسم الخلاف السياسي بينها وبين جماعة الإخوان.

ثاني عشر: كان من الطبيعي أن يترتب على كل ما سبق ظهور حركات احتجاجية ترى الصراع صفريا وتطالب بإسقاط النظام الحالي، بل وتظهر أجنحة داخل هذه الحركات تدعو إلى اعتماد العنف وسيلة أساسية للثأر وإسقاط النظام. ويتزامن هذا الأمر مع

انتشار حركات عنيفة في سيناء وتصاعد عمليات استهداف مقرات الجيش والشرطة داخل معظم المحافظات. وقد فاقم انتشار السلاح وتأخر عمليات التنمية في المناطق الحدودية من هذه الأوضاع.

ثالث عشر: يلعب الإعلام الموجه دورا في غاية الأهمية في انتشار العنف والحض على الكراهية وزرع الانقسام بين القوى السياسية وإجهاض ثورة 25 يناير. فمع عدم وضع أي ضوابط ذات صلة للإعلام والصحافة، ومع هيمنة قوى النظام القديم على الفضائيات والصحف، صار الإعلام أداة أساسية لغسل عقول الجماهير الغفيرة وتشويه الخصوم وزرع الحقد والكراهية، على وضع سيصعب معه التعامل مع الآثار السلبية لهذا الدور الموجه في المستقبل.

رابع عشر: يقف أمام التغيير الحقيقي في مصر وتحقيق مطالب ثورة 25 يناير في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة إشكاليات أساسية ثلاث: فبعد عقود طويلة من تجريف السياسة وزرع كل قيم السلبية والخوف والعزوف عن السياسة، تعاني البلاد من إشكالية الدين والسياسة، وإشكالية الجيش والسياسة، وإشكالية عدم وجود قوى اجتماعية وسياسية حقيقية تدافع عن التغيير الحقيقي وتفهم أولياته ومتطلباته ومخاطره الداخلية والخارجية. وهناك بالطبع مداخل كثيرة لمعالجة هذه الإشكاليات، منها الطريق المجرب تاريخيا في بعض

الدول وهو بناء نظام ديمقراطي حقيقي يُمكن الشعب بكافة فئاته ويضع أسس دولة القانون والمؤسسات والمواطنة. وذلك على اعتبار أن هذا النظام سيفرز حكومات مدنية منتخبة، ومسؤولة، وقادرة على معالجة الملفات الحقيقية التي تمس المواطن العادي وهي تحقيق تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية لصالح الفقراء والمعدومين، وتضع سياسات خارجية قادرة على مواجهة حالة التبعية المذلة للخارج.

خامس عشر: إن الصراع السياسي بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة التي تريد المباركية دون مبارك سيستمر إلى أن يظهر التحالف الوطني الديمقراطي الحقيقي، العابر للأيديولوجيات، الذي يعبر فعلاً عن مصالح قوى 25 يناير، وتكون غايته الأساسية، أو أولويته القصوى، هي تحقيق أهداف الثورة المصرية الحقيقية وبناء النظام الديمقراطي الحقيقي. والوظيفة الرئيسية لهذا التحالف هي البناء أي وضع أسس التنافس السياسي، وذلك خلال مرحلة انتقالية قد تمتد لسنوات حتى يتم تمهيد الأرض للتنافس وتدافع حقيقي بين البرامج الحزبية من أجل الصالح العام. أي لا يجب أبداً أن يتنافس أطراف هذا التحالف الديمقراطي خلال مرحلة البناء وتكرار ذات الخطأ الذي بدأ منذ 12 فبراير 2011.

سادس عشر: سيصل المصريون إلى هذا التكتل الوطني العابر للأيديولوجيات عندما ترتفع التكلفة التي يقدمها كل طرف جرّاء

سياساته واختياراته الحالية، أي عندما تدرك الأحزاب المدنية أن انتصارها لن يتأتى أبداً على أنقاض التيار الإسلامي وإنما بالعمل وسط الجماهير وتقديم برامج وصنع كواادر حقيقية. وعندما يدرك التيار الإسلامي أنه لا يعمل بمفرده في الساحة وأن عليه أن يجد شركاء وطنيين يعملون معه لتحقيق الأجندة الوطنية المشتركة التي لن تتعدى في هذه المرحلة التاريخية بناء دولة القانون والحريات والمؤسسات وتحقيق تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية حقيقية.

وسيصّل المصريون إلى هذا التكتل الوطني أيضاً عندما يدرك قادة المؤسسة العسكرية أن ما حدث في مصر عام 2011 هو ثورة حقيقية ضد كيان مستبد وفساد كان يطلق عليه زورا "دولة"، وأن الثورة لن تتوقف إلا بعد الوصول إلى الطريق المؤدي إلى بناء الدولة الحديثة بمؤسساتها الديمقراطية وحكومتها المدنية المنتخبة، التي لا يكون لا للجيش ولا لأي مؤسسة أخرى غير منتخبة سيطرة فيها على المؤسسات المنتخبة، وعندما يدرك هؤلاء القادة أن معالجة العلاقات المدنية - العسكرية ستؤدي في النهاية إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش معا، وذلك كما حدث في دول أخرى.

وسيصّل المصريون إلى هذا التكتل الوطني أيضاً عندما تدرك القوى الدولية والإقليمية الداعمة للحكومة الحالية أن الزمن قد تغير وأن قوة الجماهير وإصرارها على التغيير ونيل الحرية لن يوقفه أحد،

ولا سيما في هذا الزمن الذي تتسلح فيه الجماهير بالهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي والسموات المفتوحة.

سابع عشر: ولأن انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة بعد 30 يونيو، صارت من الجسامة بحيث لا يمكن تصور نجاح أي مسار ديمقراطي بدون معالجة هذه الانتهاكات وضمان عدم تكرارها في المستقبل، ولأن المؤسسة القضائية صارت بشكل أو آخر جزءا من المشهد السياسي منذ الشهور الأولى لثورة 25 يناير، فإن هناك حاجة ماسة لنظام حقيقي للعدالة الانتقالية يكون جزءا من حل سياسي شامل يضمن بناء نظام حكم ديمقراطي حقيقي، ويوقف مسلسل العنف. ويجب أن يستهدف نظام العدالة الانتقالية المنشود أولا كشف حقيقة ما تم خلال السنوات السابقة، وقيم ثانيا مصالحة سياسية شاملة تضمن عدم إقصاء أي فريق مادام ارتضى العمل السياسي السلمي ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية وحكم القانون، بجانب محاكمة مرتكبي الانتهاكات، وإصلاح مؤسسات الدولة وإعادة ثقة الناس في الدولة ومؤسساتها وفي السياسة والسياسيين. وهذا يتطلب تنازلات قد تبدو مؤلمة للطرفين لكن لا مفر منها على المدى الطويل، واستمرار الصراع الحالي لن يؤدي إلى اختفاء أحد الطرفين وإنما إلى استمرار سقوط الضحايا من الطرفين وعرقلة مسار بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية المنتخبة.

ثامن عشر: يجب على القوى السياسية عدم الاستهانة بالشباب الغاضب من كافة التيارات، فالشباب نجحوا فيما فشلت فيه النخب التقليدية، واستطاعوا إسقاط أعتى المستبدين. وهم، في اعتقادي، قادرون على قلب الطاولة من جديد في بضع سنين أو شهور إذا لم يروا تغييرا حقيقيا في بنية السلطة وهياكلها. ولا بد من إيجاد آليات للحوار والاستماع بجدية وعمق إلى الشباب والتعرف على رؤاهم، وخلق مساحات للحوار فيما بينهم أيضا.

تاسع عشر: يرتبط مستقبل العنف أيضا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يجب معالجة قضايا ومطالب فئات واسعة من المجتمع التي حرمت من أبسط متطلبات الحياة منذ عقود ولا سيما في الصعيد وفي المناطق الحدودية في سيناء وبلاد النوبة وفي العشوائيات والمناطق المهمشة والفقيرة وغيرها.

سلسلة الوعي الحضاري

1. أ.د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (1)، 2011.
2. أ.د. نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، 2011.
3. أ.د. نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (2)، 2011.
4. أ.د. نادية مصطفى، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي: من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ، 2012.
5. نادية مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (محررون)، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، 2013.
6. د. سيف الدين عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، 2014.

7. المستشار طارق البشري، أمتي في العالم: مقدمات الحكيم البشري، 2014.
8. د.نادية مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، 2014.
9. د.عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه مصر، 2014.
10. سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005 – 2013)، 2014.
11. عايدة العزب موسى، قرن الرعب الأفريقي: الغزو والمقاومة، 2014.
12. د.نادية مصطفى، قراءات في فكر أعلام الأمة، تقديم: د.سيف الدين عبد الفتاح، 2014.